يقظة الوعي العروبي في المغرب

مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية(*)

1 ــ «الوعي العروبي»... و«الوعي القومي».

نقصد بـ «الوعي العروبي» : الوعي بالانتماء الى «الأمة العربية»، مفهومة على أنها حقل ثقافي وإطار حضاري يتحددان بثلاثة عناصر رئيسية : وحدة اللغة ووحدة التاريخ، بصورة عامة، ووحدة الأهداف والمصير، مع الأخذ بعين الاعتبار التعدد والتنوع داخل «الوحدة» في كل عنصر من هذه العناصر. ان هذا يعني أننا لا نولي أهمية كبرى لما قد يكون هناك من الاشتراك، من قريب أو بعيد، في «عرق» واحد. أما الدين، والاسلام بكيفية خاصة باعتباره دين الأغلبية، فمع أنه مقوم أساسي للحقل الثقافي والإطار الحضاري اللذين بهما يتحدد مفهوم «الأمة العربية»، فإنه أعم منهما لكونه يدخل أيضاً كمقوم على هذه الدرجة أو تلك من الأهمية، لحقول وأطر حضارية أخرى غير عربية (إيران، باكستان، إندونيسيا، نجيريا... الخ).

واختيارنا هنا لعبارة «الوعي العُروبي». بدل عبارة «**الوعي القومي**» الشائعة، في المشرق خاصة، اختيار منهجي إجرائي ليس غير، ولكنه ضروري لمعالجة المسألة التي سنطرحها ها هنا معالجة تتسم بأكبر قدر من الوضوح. ذلك ان عبارة «الوعي القومي» في الخطاب العربي المعاصر مُثْقَلَةٌ بمضمون «وحدوي» إيديولوجي، بمعنى انها أداة نظرية من أدوات الخطاب النهضوي العربي المعاصر، وذلك إلى درجة أنها تستعمل في كثير من الأحيان بمعنى «الوعي الوحدوي» أو « «الوعي بضرورة الوحدة العربية». فـ«الوعي القومي»، من هذه الناحية مفهوم تبشيري : يبشر بالوحدة العربية ويمجدها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وكنتيجة لذلك، فإن مفهوم «الوعي القومي» بهذا المعنى يقدم نفسه كبديل، أو على الأقل كمنافس، لمفهوم «الوعي الوطني» الذي يحمل، بسبب هذا التقابل، مضموناً قطرياً. وبما أن إيديولوجيا الوحدة العربية، كما تم التبشير بها منذ الخمسينات على الأقل، ترفض النزعة القطرية «الوطنية» وترى فيها نقيضاً للوحدة،

(*) نشر هذا البحث في : **المستقبل العربي**، السنة 9، العدد 87 (أيار/ مايو 1986)، ص 4 ــ 31، وأعيد نشره في كتاب جماعي بعنوان «تطور الوعي القومي في المغرب العربي». مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 1986.

فقد اعتبر «الوعي الوطني» كشيء يناقض، أو على الأقل يضايق وينافس «الوعي القومي» واعتبرت «الوطنية» في كثير من الأحيان مناقضة لـ«القومية». أضف إلى ذلك ما قد يتضمنه، أو يُضَمِّنه، مفهوم القومية من التعصب لقوم معين، أعني ما قد يحمله أو يُحَمِّله من نزعة عرقية قد لا تكون مقوماً ولا مؤسسا لـ«الوعي القومي» ذاته في نظر المبشرين به.

أما مفهوم «**الوعي العروبي**» الذي اخترنا توظيفه هنا فهو، فيما يخيل الينا، متحرر الى حد كبير من «الارتباطات» المذكورة : فالوعي بالانتماء الى «الأمة العربية»، بالمعنى الذي حددناه أعلاه، لا يعني بالضرورة الوقوع تحت تأثير صيغة معينة من صيغ التبشير بالوحدة العربية، فهو من هذه الناحية **أقل انغماساً في الإيديولوجيا**. نعم، «الوعي العروبي» يؤسسه شعور وايمان بقيام نوع من الوحدة هي أساساً وحدة الحقل الثقافي والاطار الحضاري، اللذين يتحددان كما قلنا بوحدة اللغة والتاريخ والمصير والأهداف، وأكثر من ذلك ينزع نزوعاً نحو تقوية هذه الوحدة وترسيخها وتعميمها، ولكنه لا يدخل في تناقض، بل ولا في تقابل أو تغاير مع الوعي **الوطني «القطري»**، **أي «الوطنية» المحدودة بحدود قطر من الأقطار العربية**. وأكثر من ذلك فهو، أعني مفهوم «الوعي العروبي»، يتسع لأنواع أخرى من الوعي الجماعي، كذلك الذي تتميز به الأقليات «العرقية» أو «الدينية»، الذي أصبح يفرض نفسه اليوم في كثير من الأقطار العربية في صورة «وعي طائفي» أو «عصبية عشائرية» يحرك الأحداث أو يتحكم فيها، وهو وعي يتخذ من «الاختلاف» شعاراً له. وبعبارة قصيرة إن مفهوم «الوعي العروبي» باتخاذه العروبة، بوصفها حقلا ثقافيا وإطاراً حضارياً، مرجعية له، يبعد من مجال بحثنا بعض الظلال الايديولوجية التي لا حاجة لنا بها هنا.

ونحن عندما نعتمد هذا التمييز الذي أقمناه هنا بين مفهوم «الوعي العروبي»، ومفهوم «الوعي القومي» لا نصدر في ذلك عن دوافع ايديولوجية معينة. نعم نحن لسنا ضد التبشير الايديولوجي بالوحدة العربية، وإن كنا نريد له أن يكون تبشيراً عقلانياً أكثر منه عاطفيا لأن ما يبنى على العاطفة وحدها ينهار بانتكاس العواطف وتقلباتها، وإنما نريد من وراء اعتماد هذا التمييز فسح المجال، منهجياً، لإبراز ما هو «خاص» داخل ما هو «عام»، وبالتالي التمكن من تسليط الضوء عليه وتحليله. بل إن هذا التمييز يجعلنا نتبين في مفهوم «الوعي القومي» نفسه جانب «الخاص» فيه، الجانب الذي أسسه أول مرة. ذلك أن مفهوم «الوعي القومي»، أو «القومية»، المثقل بايدلوجيا الوحدة إنما ظهر في الشام أساساً، كتعبير عن رفض التجزئة التي تعرضت لها سورية الكبرى الطبيعية إثر الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد أن كانت بلداً واحداً رغم توزعها إلى عدة ولايات في العهد العثماني. إن قيام، بل إقامة، دول متعددة، وليس دولة واحدة، في سورية الطبيعية (دولة لبنان، دولة سوريا، دولة الأردن...) كان في الحقيقة والواقع تجزئة لبلد واحد، أي كسراً لوحدة كانت قائمة، إن لم يكن على شكل دولة، فعلى

الأقل في صورة ولايات تابعة لدولة واحدة هي الدولة العثمانية، ولايات كان أهلها يطمحون، مع هبوب رياح النهضة العربية الحديثة، إلى الإستقلال عن الترك وتكوين «دولة عربية واحدة» (عربية : لا من الخليج إلى المحيط كما نقول اليوم، بل بمعنى أنها تضم الولايات العربية العثمانية في القسم الآسيوي من الوطن العربي...). وعندما قامت دول في هذه المنطقة، وفق ما خططت له الدول الاستعمارية، أصبحت النزعة القطرية، داخل هذه الدول، نزعة لا قومية تخدم التجزئة ضداً على الوحدة... هناك في الشام وشبه الجزيرة.

وواضح أن ما يبدو هنا في موضع المعتدى عليه هو، بالدرجة الأولى، «الأرض» وليس الهوية : فعملية التقسيم وإقامة الحدود، وبالتالي الفصل والعزل عملية مورست على الأرض ومن عليها وليس على الهوية الثقافية والحضارية. لقد بقيت عروبة الكيانات السياسية، أي الدول، التي أنشئت على أرض سورية الكبرى وشبه الجزيرة، قائمة ولم تمس بسوء. إن الهوية العروبية التي تتحدد كما قلنا بوحدة اللغة والتاريخ والثقافة والأهداف والمصير لم تكن مستهدفة من وراء عملية «التجزئة»، لأن هذه كانت أساساً عملية سياسية، أي ذات أهداف سياسية اقتصادية واستراتيجية.. أخ. هذا المعنى الخاص، المحلي والمحدود، لعبارة «الوعي القومي» ولمفهوم «القومية» قد حدث تعميمه فيما بعد، مع قيام دول عربية أخرى لم تكن قائمة من قبل كدول، أو استعادة دول كان قائمة بالفعل لإستقلالها وسيادتها، فأصبحت «الفكرة القومية» ومفهوم «القومية العربية» و «الوعي القومي» تعني ما كانت تعنيه في الأصل ولكن مع زيادة في «الماصدق» — حسب تعبير المناطقة — بمعنى أن مضمونها الوحدوي التبشيري أصبح يشمل جميع الأقطار العربية من الخليج إلى المحيط، ومن دون شك فإن هذا التعميم لم يقم على فراغ، بل هناك معطيات موضوعية تبرره وفي مقدمتها العناصر الثلاثة التي قلنا عنها إنها تؤسس «الوعي العروبي» (= اللغة والتاريخ والمصير المشترك)، ومع ذلك يبقى أن مفهوم «الوعي القومي» يحمل خصوصية المنطقة العربية التي ظهر فيها : خصوصية تجربة «بلاد الشام».

وبإزاء هذه الخصوصية «الشامية» هناك خصوصيات أخرى عرفتها مناطق عربية عاشت ظروفاً تاريخية تختلف، قليلًا أو كثيراً، عن ظروف المنطقة التي تحدثنا عنها. من هذه المناطق : اليمن ومصر والسودان والمغرب العربي. وبما أن موضوعنا يتناول تجربة المغرب الأقصى وحده فإننا سنكتفي بالإشارة إلى تجربة هذا القطر الذي عانى وما زال يعاني من «التجزئة» التي فرضها الإستعمار عليه، إذ وزع بين إسبانيا وفرنسا وخضعت حدوده لعملية بتر مارستها سلطات الإستعمار هنا وهناك. غير أن المقابل الذي طرح ويطرح إزاء هذا النوع من «التجزئة»، الذي تعرض له المغرب، هو «وحدة التراب الوطني» وليس

«الوحـدة» بالمعنـى القومـي العربـي. صحيـح أن مفهـوم «قوميـة» ومفهـوم «وطنيـة» يؤولان إلى معنـى واحد إذا ترجمـا إلى لغـة أجنبيـة كالفرنسيـة، مثلًا، Nationalisme ولكن المرجعية التي يجـب اعتمادهـا هنـا هـي الحقـل الدلالـي العربـي المعاصـر وليـس حقـلًا آخـر غيـره. ذلـك أن مفهـوم «قوميـة» يُحيل إلى «قـوم»، إلى «أمة». أما مفهـوم «وطنيـة» فهـو يحيل إلى «وطـن»، إلى «أرض». وبمـا أن المغـرب قد ظـل طوال تاريخـه السياسـي، أي منذ أن قامـت فيـه دولة مستقلـة منذ أربـعـة عشر قرنـاً، «وحدة» جغرافيـة وسكانيـة وسياسيـة متميـزة، وبـما أن عمليـة «التجزئـة» التي مارسـها فيـه الإستعمـار لم تصـل إلـى حـد خلـق كيانـات سياسيـة فيـه، بل لقـد حافـظ له الإستعمـار، بل اضطـر أن يحافـظ له بموجـب عـقد الحمايـة وتحـت ضغـط نضال القـوى الوطنيـة فيـه، علـى وحدة كيانـه كدولـة، فـإن المضمـون «الوحـدوي» الذي حملـه مفهـوم «الوطنيـة» فيـه، كـان ينصـرف أساسـاً إلـى وحـدة الدولة، التـي ظلـت قائمـة فيـه باستمرار مـع ما يعنيه ذلـك من وحـدة التـراب الوطنـي الذي تقوم عليـه هذه الدولـة. وهكـذا فبينـما تأسسـت فكرة «القوميـة» في بـلاد الشـام علـى رفـض الدول القطريـة المستحدثـة في مجـال طبيعـي تاريخـي واقتصادي واحـد كان يطمـح أهلـه إلـى إنشـاء دولـة «عربيـة واحـدة»، قامـت فكـرة «الوطنيـة» في المغـرب عـلى المطالبـة باسترجـاع سيـادة الدولـة الوطنيـة القائمـة، ضمـن حدودهـا السابقـة علـى الحدود التي فرضـها الإستعمـار، الفرنسـي والإسبانـي.

هذا جانـب.

هنـاك جانـب آخر تختلـف فيـه المسألـة الوطنيـة في المغـرب عـن القضـية القوميـة في المشـرق، ويتعلـق الأمر هـذه المـرة، لا بالأرض والجغرافيـا والتاريـخ والحدود إلخ... بـل بـ «الهويـة»، وبالتالـي بمضمـون «الوعـي العروبـي» خاصـة. وبصـدد تاريـخ تبلـور هذا الأخيـر يمكـن القول إجمـالًا إنـه وليـد «اليقظـة العربيـة الحديثـة» التـي عبـرت عن نفسـها بوضـوح، وفـي المجـال الـذي يهمـنا هـنا خاصـة، بعـد منتصـف القـرن الماضـي. إن هـذا يعنـي أن سكـان هـذه المنطـقة العربيـة، التـي تمتـد من الخليـج إلى المحيـط، لـم تكـن هويتهـم تتحـدد، قبـل القـرن الماضـي، لا إزاء أنفسهـم ولا إزاء «الآخـر» ــ أيّ «آخـر» كان ــ بكونهم عرباً بالمعنى الـذي نعطيـه اليـوم لهـذه الكلمـة، والـذي يفيـد الإنتمـاء إلى ما نسميـه اليـوم بـ «العروبـة». بل لقـد كانـت هويتهـم تتحـدد إمـا بالإقليـم الذي يسكنون وإمـا بالدين الذي يعتنقـون. وبـما أن الأغلبيـة العظمـى من سكـان هـذه المنطقـة والمناطـق المجاورة لـها شرقـاً وجنوبـاً تـدين بالإسلام فلقـد بقـي الإنتمـاء إلى «أمـة الإسلام»، «أمة محمد»، وإلى «بـلاد الإسلام»، هو المقوم المشتـرك، الأساسي والرئيسي، لهـوية سكـان هذه المنـطقة. إن هـذا لا يعنـي أن التمييـز بين العـرب وغيرهـم لم يـكن قائمـاً، كلا، لقـد ظـل التمييـز بين «العرب» و «العجم» قائمـاً منذ القديـم،

قبل الإسلام وبعده، ولكن هذا التمييز لم يكن له قبل القرن الماضي أية دلالة «قومية» بالمعنى المعاصر لهذه الكلمة. بل يمكن القول إنه لم يكن يختلف في شيء عن التمييز بين المجموعات على أساس الإنتماء القبلي أو الإقليمي أو على أساس نمط العيش. وكما هو معروف فإن مفهوم «العرب» عند ابن خلدون يُحيل إلى أسلوب معين في الحياة يختص به سكان المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية عموماً، سواء داخل الجزيرة العربية أو خارجها. والواقع أن هذا المعنى الذي يعطيه ابن خلدون لكلمة «عرب» كان هو المعنى الشائع قبله وبعده، وما زال سكان بعض المناطق في جنوب المغرب يستعملون الكلمة في المعنى نفسه إلى اليوم : معنى الترحال وشظف العيش والإغارة والسلب... إلخ.

وإذن، فعندما نتحدث عن «العروبة» أو «الوعي العروبي»، وبالأحرى «الوعي القومي» فإننا نتحدث عن ظاهرة جديدة ترتبط كما قلنا باليقظة العربية الحديثة وتشكل أحد مظاهرها وتجلياتها. وبما أن هذه «اليقظة العربية الحديثة» لم تعرفها جميع الأقطار العربية في وقت واحد، ولا على صورة واحدة، وبما أن التباين في هذا المجال كان أوضح ما يكون بين حال المغرب الأقصى خاصة وحال المشرق، بسبب أن المغرب لم يخضع للخلافة العثمانية ولا لأية خلافة أخرى بعد سقوط الأمويين، فإنه من المنتظر، وهذا ما حصل فعلًا، أن يختلف المظهر الذي ظهر به «الوعي العروبي» في المغرب عنه في المشرق.

وإذا جاز لنا اختزال معطيات متشابكة في معطى واحد ينوب عنها، لما له من هيمنة عليها كلها، أمكن القول : إذا كانت يقظة «الوعي العروبي» في المشرق العربي قد ارتبطت بجملة عوامل أهمها تحدي «الآخر» التركي وتهديده للعنصر العربي ومقومات وجوده من خلال سياسة التتريك خاصة فإن «الوعي العروبي» في المغرب قد ارتبط ظهوره ويقظته بعامل واحد، تتضاءل دونه كل العوامل الأخرى الممكن إدخالها في الحساب، هذا العامل هو ما كان يعبر عنه دهاقنة الإستعمار الفرنسي بـ **«السياسة البربرية للحماية الفرنسية في المغرب»**، وبعبارة أخرى إن **«الآخر» الذي كانت يقظة «الوعي العروبي» في المغرب جواباً على تحدّيه وتهديده، لم يكن تركيا «الاسلامية» بل فرنسا «النصرانية»**. والنتيجة الاولى التي يمكن رصدها بل التي يجب إبرازها، منذ الآن، هي أنه بينما كان «الآخر» الذي تبلور «الوعي القومي» في المشرق من خلال تحدّيه وتهديده ينتمي إلى «الاسلام» ويحكم العرب باسمه، فإن «الآخر» الذي ارتبطت يقظة «الوعي العروبي» في المغرب به ارتباطاً مباشراً لم يكن ينتمي إلى الإسلام ولا كان يحكم باسم الإسلام، ولا ظهر بمظهر «المتعاطف» مع الإسلام ـــ كما فعل نابوليون عند حملته على مصر مثلًا ـــ بل بالعكس لقد ظهر هذا «الآخر»

الفرنسي منذ أول يوم، ليس فقط بمظهر المحتل الاجنبي، بل أيضاً بمظهر الخصم التاريخي للاسلام، مظهر«الفاتح» اللاتيني «الصليبي»، كما سنبين بعد. **وإذن فإن يقظة الوعي العروبي في المغرب مثلها مثل قيام الحركة الوطنية فيه لا يمكن فهمها ولا إدراك خصوصيتها إلا من خلال التعرف عن قرب عما كان يعبر عنه أثناء الحماية الفرنسية بـ«السياسة البربرية»**. فمن شرح هذه «السياسة» وبيان منطلقاتها وأهدافها ومختلف أبعادها يجب أن نبدأ. إن ذلك سيعيننا ليس فقط على فهم تطورات الماضي القريب، بل لربما سيساعد أيضاً على رصد بعض الجذور لإحدى الظواهر التي تطفو على السطح في الوقت الحاضر : حاضر «شمال إفريقيا».

2 ــ « السياسة البربرية الفرنسية بالمغرب »

لا شك أن المؤرخ سيجد نفسه مضطراً ــ إذا هو أراد أن يختار من بين الأحداث التي عرفها تاريخ المغرب الحديث ما يمكن اعتباره : الأحداث الحاسمة الفاصلة بين «ما قبل» وما «بعد» ــ إلى تسجيل الأحداث الأربعة التالية على رأس القائمة : توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب من طرف السلطان عبد الحفيظ (30 آذار / مارس 1912)، انكسار الثورة الريفية واستسلام بطلها ابن عبد الكريم الخطابي (25 أيار / مايو 1926)، صدور «الظهير البربري»[55] (16 أيار / مايو 1930)، عزل السلطات الفرنسية للملك محمد الخامس ونفيه (20 آب / أغسطس 1953).

لقد عرضنا هذه الأحداث الأربعة حسب تسلسلها الزمني، أما ترتيبها حسب أهميتها التاريخية فذلك ما سيختلف فيه المؤرخون بدون شك. ومع ذلك فإن الذين منهم يهتمون بالربط بين الأحداث أكثر من اهتمامهم بالأحداث نفسها، منفردة معزولة، سيلاحظون أن «السياسة البربرية» التي سلكتها فرنسا في المغرب والتي كان ظهير 16 أيار / مايو 1930 تجسيماً لها وتتويجاً، لم تكن بنت ساعتها بل لقد بدأ الإعداد لها قبل معاهدة الحماية نفسها، ليس فقط من خلال تطبيقها في الجزائر قبل ذلك بأكثر من نصف قرن، بل أيضاً من خلال الإستكشافات والدراسات «السوسيولوجية» التي استهدفت التعرف على خصوصية المغرب في هذا المجال، يوم كان لا يزال يغالب الأمواج الإستعمارية مستفيداً من تنافس الدول الأوروبية عليه، وفي مقدمتها فرنسا التي كانت تعتبر احتلالها للمغرب مجرد مسألة وقت منذ أن احتلت الجزائر

(55) «الظهير» في الاصطلاح المغربي هو النص القانوني الذي يصدره الملك ويحمل توقيعه، وتأتي المراسيم الحكومية لتفصيله وضبط صيغة تنفيذه. ولما كانت معاهدة الحماية قد احتفظت للسلطان بدوره التشريعي التقليدي فلقد كانت سلطات الحماية، التي كانت تمارس الإدارة الفعلية لشؤون البلاد، تفعل ذلك، من الناحية القانونية، باسم السلطان، وبالتالي كانت تستصدر منه ظهائر أي قوانين تشريعية.

سنة 1830، وبالخصوص منذ هزيمة المغرب في موقعة إسلي سنة 1844 في الحرب التي خاضها ضدها مناصراً للامير الجزائري الثائر عبد القادر. أضف إلى ذلك الظهائر والمراسيم التي أصدرتها السلطات الفرنسية مباشرة بعد فرض حمايتها على المغرب والتي كانت تمهيداً مباشراً لظهير 1930. هذا من جهة ومن جهة أخرى لا بد أن يلاحظ المرء أنه على الرغم من أن سلطات الحماية الفرنسية في المغرب قد اضطرت إلى التراجع عن هذا الظهير تحت ضغط رد الفعل الوطني، والعربي والدولي، فإن «السياسة البربرية» الفرنسية قد ظلت في خطوطها العامة عنصراً أساسياً في استراتيجية سلطات الحماية في عملها السياسي في المغرب. وقد تكفي الإشارة هنا إلى أن عملية عزل محمد الخامس ونفيه 1953 قد أخرجتها سلطات الحماية إخراجاً مسرحياً جعلت فيه من «زعماء القبائل» ــ والبربرية منها خاصة ــ الشخصيات البارزة على خشبة المسرح. **وإذن فمن الممكن جداً، إذا لم يكن من الضروري تماماً، اتخاذ الحدث التاريخي المعروف بـ «الظهير البربري» موشوراً نقرأ على جهاته المختلفة الأحداث التاريخية التي عرفها المغرب منذ فرض الحماية الفرنسية عليه إلى حين استقلاله**، بل إلى السنوات الأولى التي تلت هذا الإستقلال. وفي المجال الذي يهمنا هنا يمكن التأكيد أنه بدون اعتماد هذا الموشور سيبقى الحديث عائماً مقطوع الصلة بالواقع. ومع ذلك فلا بد من التنبيه إلى حقيقة أساسية هي أن التاريخ لا يكتب مرة واحدة فقط، بل تعاد كتابته باستمرار وعلى مراحل. إن ارتباط الماضي، خصوصاً القريب منه، بالحاضر يجعل الكتابة عنه محكومة ليس فقط بعدم توافر كل المعطيات والمستندات والوثائق... إلخ، بل أيضاً بعدم سماح الحاضر بقول كل شيء عن الماضي. **فعلًا، إن الحقيقة ثورية، ولكن لابد من التمييز بين ما هو الحقيقة فعلًا وبين ما هو شبه الحقيقة أو مضاد الحقيقة**، تماماً مثلما أنه لا بد من التمييز بين الثورة والفتنة. ومن هنا خطورة مسؤولية الكلمة التي تريد أن تعبر عن الحقيقة التاريخية.

يتلخص «**الظهيرالبربري**» الذي استصدرته سلطات الحماية الفرنسية بتاريخ 16 أيار / مايو 1930 في فكرة واحدة هي : **تطبيق العرف المحلي بدل الشريعة الاسلامية في** «القبائل ذات العوائد البربرية» **مع توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية** ــ في المغرب ــ بحيث يصبح من اختصاصها «النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكبي الجناية». وعلى الرغم من أن هذا الظهير قد صيغ بعبارات قانونية مقتضبة جافة فإن أبعاده السياسية والدينية والثقافية والحضارية كانت واضحة الخطورة على المغرب : على كيانه القانوني داخل عقد الحماية نفسه وكيانه كشعب واحد وكدولة واحدة، شعب

تتحدد هويته الثقافية الحضارية بانتمائه إلى الوطن العربي بأبعاده الجغرافية والتاريخية والبشرية والدينية... الخ.

ولكي ندرك خطورة هذا الظهير، بأبعاده العميقة تلك، لا بد من النظر إليه من خلال الروح التي أملته والاستراتيجية العامة التي يدخل في إطارها. فلا بد إذن من شرح **الأرضية الأيديولوجية الاستعمارية** التي صدر عنها هذا الظهير. ولكي يكون عرضنا أصدق تعبيراً عن روح هذه الأرضية سنعتمد هنا، لا على شهادات الوطنيين المغاربة وردود فعلهم، بل على كتابات منظري السياسة البربرية من الاستعماريين الفرنسيين أنفسهم.

كان أول اتصال مباشر لمخططي السياسة الاستعمارية الفرنسية بـ «واقع الحال» في مغرب القرن التاسع عشر هو ذلك الذي تم عبر مذكرات الراهب شارل دوفوكو الذي قام في سنة 1883، منتحلاً شخصية يهودي ومستعيناً بيهودي حقيقي كترجمان، برحلة «استكشافية» اخترق فيها مغرب الجبال (جبال الريف وجبال الأطلس)، ذهاباً من طنجة على الشمال الغربي إلى وادي درعة على تخوم الصحراء جنوباً، وإياباً من أكادير إلى وجدة على الشمال الشرقي، من حيث التحق بالجزائر التي كانت مستعمرة فرنسية. وقد قدم مذكراته إلى الجمعية الجغرافية الفرنسية التي كانت تتولى مهمة القيام بالاستكشافات الاستعمارية، وقد تولت الجمعية المذكورة طبعها[56] كما اعتمدتها مرجعاً أساسياً آنذاك. وبالاضافة إلى المعلومات الجغرافية والاجتماعية يبرز فوكو في مذكراته تلك «استقلال» بلاد البربر في المغرب عن السلطان وعدم تقيد أهلها بتطبيق الشريعة الاسلامية فضلاً عن جهلهم للغة العربية، مما ألهب حماس الاستعماريين الفرنسيين في فرنسا والجزائر، أولئك الذين كانوا يطمحون إلى «**استرجاع**» **شمال إفريقيا**، أي الرجوع بها إلى ما كانت عليه قبل الاسلام، حين كانت خاضعة لروما وتشكل جزءاً من الامبراطورية الرومانية[57] لقد ارتأى هؤلاء أن «السياسة

(56) نشرت مذكرات شارل دو فوكو أول مرة عام 1888 وأعيد طبعها عام 1939 وهي : Charles de Foucauld, Reconnaissance au Maroc, 2ème ed. (Paris : Société d'éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1939).

(57) الواقع أن الطموح إلى إعادة شمال إفريقيا إلى ما كانت عليه قبل الفتح الإسلامي، أي إعادة ربطها بالحضارة اللاتينية ودمجها في عالمها وروحها لم يكن مقصوراً على هواجس وهلوسات المنظرين للسياسة البربرية الفرنسية وحدهم، بل إن هذا المشروع كانت تحلم به أوروبا التوسعية في القرن التاسع عشر. ومن الجدير ذكره أننا نجد أجلى تعبير عن هذا الطموح لدى الفيلسوف الألماني الشهير : جورج وليم فريدريك هيغل، الذي تقرأ في كتابه : **محاضرات في فلسفة التاريخ**، ترجمة إمام عبد الفتاح امام، ط 2 (بيروت : دار التنوير، 1981) ج 1 : = **العقل في التاريخ**)، وذلك ضمن سياق تحليله لـ «الأساس الجغرافي للتاريخ». وفي القسم الذي تعرض فيه لافريقيا، قوله : «ينبغي تقسيم افريقيا إلى ثلاثة أقسام : الأول يقع جنوب الصحراء الكبرى، وهو افريقيا على الأصالة، وهي المناطق الجبلية التي تكاد تكون مجهولة لنا تماماً، الثاني يقع شمالي الصحراء وهو **افريقيا الأوروبية**، أما الثالث فهو منطقة نهر النيل،» أنظر أيضاً بصدد ما اسماه بـ «افريقيا الأوروبية،» قوله أيضاً : «والجزء الشمالي من افريقيا، الذي يمكن أن

البربرية» التي كانوا يطبقونها في منطقة «القبائل» بالجزائر لن تؤتي أكلها إلا بعد ضم «كتلة البربر» في المغرب، الشرط الضروري والكافي، في نظرهم، لضم شمال إفريقيا إلى فرنسا نهائيا. وإذا كان هؤلاء، قد خططوا لهذا المشروع بفكر استعماري «علماني»، جاهلين أو متجاهلين تمسك سكان المغرب جميعاً بهويتهم الوطنية التي يشكل الاسلام / العروبة فيها العنصر الجامع المؤسس لـ «الأنا» المغربي في مقابل «الآخر» الفرنسي «النصراني»، فإن الراهب شارل دوفوكو السابق ذكره كان أكثر إدراكاً لواقع الأمر في المغرب من أولئك الإستعماريين «العلمانيين» الطموحين. لقد كتب رسالة إلى الدوق فيتروجامس سنة 1912 حول المغرب كان مما جاء فيها قوله : «إذا لم ينتصر المسلمون في ممتلكاتنا الإستعمارية بالشمال الإفريقي بالتدريج والليونة فإني أرى أنه ستكون حركة قومية تماثل التي ظهرت في تركيا... وإن لم نحسن كيف نصير تلك الشعوب فرنسية (المغرب والجزائر وتونس) فإنها ستخرجنا من بلادها. فالوسيلة الوحيدة التي تصيرهم فرنسيين هي أن يصبحوا مسيحيين»[58].

والواقع أن مخططي السياسة الفرنسية الاستعمارية في شمال إفريقيا كانوا أقل إدراكاً لدور الدين (الاسلام / العروبة) في حياة المغرب وتجربته التاريخية. لقد كانوا يرون في تساهل سكان الجبال في أداء الشعائر الدينية وعدم تطبيقهم لبعض جوانب من الشريعة الاسلامية وفي جهلهم للغة العربية وفي تمردهم على السلطة المركزية، كانوا يرون في ذلك دليلًا على أن البربر يرفضون «الحكم العربي» (باعتبار أن السلطان من سلالة عربية) وأنهم لا يعرفون من الاسلام سوى بعض القشور والمظاهر وأن الروح والعادات الوثنية متمكنة فيهم، مما يجعل من الممكن جداً فصلهم عن الفضاء الثقافي الحضاري العربي الاسلامي وإلحاقهم بفرنسا والحضارة اللاتينية.

نلمس هذا واضحاً ومعبراً عنه بصراحة في الدراسات والتقارير التي كتبها منظرو الوجود الإستعماري في المغرب قبيل الحماية وبعدها. كتب دولاشاريير أحد كبار أقطاب الفكر الاستعماري الفرنسي في المغرب تقريراً بعنوان «عمل فرنسا في المغرب عقب الاتفاق الفرنسي الألماني». الذي بموجبه تنازلت ألمانيا لفرنسا عن المغرب، مما أزال آخر عرقلة كانت تقف أمام

يطلق عليه بصفة خاصة اسم أرض الساحل، يقع على البحر المتوسط وعلى المحيط الاطلنطي وهو اقليم رائع توجد فيه قرطاجة في ما مضى وتوجد به الآن مراكش الحديثة (المغرب) والجزائر وتونس وطرابلس. **ولقد كان من الواجب ربط هذا الجزء من افريقيا بأوروبا، ولا بدّ بالفعل أن يرتبط** بها، ولقد بذل الفرنسيون أخيراً جهوداً ناجحة في هذا الاتجاه». أنظر : المصدر نفسه، ج 1، ص 160 ــ 162.

(58) نقلًا عن : حسن بو عياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري** (الدار البيضاء : دار الطباعة الحديثة، 1979)، ص 355. وقد جمع المؤلف في هذا الكتاب مقالات صحفية ونشرات روجها رجال الحركة الوطنية المغربية في الخارج وقد كان المؤلف نفسه ممن ساهم بقسط وافر في هذه الحملة الاعلامية بمصر.

فرض فرنسا حمايتها عليه، وقد تناول في هذا التقرير نوع الاستراتيجية السياسية التي يجب أن تسلكها فرنسا في المغرب بعد أن زالت كل العراقيل الدولية التي كانت تحول دون احتلالها له. وهكذا فبعد أن يلاحظ دولاشاريير في تقريره ذاك ـــ وقد طبع عام 1912، عام بدء الحماية الفرنسية ـــ ضعف المخزن (= السلطان والجهاز الحكومي والاداري) وغياب سلطته في كثير من المناطق، يؤكد أنه من الضروري أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار عند البدء في «تنظيم هذا البلد» حتى تتجنب فرنسا في المغرب الاقصى أنواع الحيرة والتردد «التي شلت عملها في الجزائر». وبعد أن يلاحظ أن «الكتلة البربرية» في المغرب أكبر حجماً منها في أي مكان آخر من شمال إفريقيا يتساءل قائلًا : «هل من الضروري أن نفرض على القبائل الجبلية نفس الاطار القائم في السهول فنخضعها بالتالي للسلطان الذي تمردت عليه ؟» ويجيب «إنه لا وجود لعساكر السلطان إلا في القلاع الموجودة أسفل الجبال. أما البربر وهم الأغلبية السكانية فمستقلون تماماً، وهم يتحدثون لهجاتهم البربرية محافظين على نقاء دمهم. أما الاسلام فهو غير متغلغل في نفوسهم. وإذا كانوا يميلون إلى التدين بطبعهم فهم إلى الوثنية أقرب... وأخيراً فالبربري أكثر قابلية للاستتباع والاستيعاب Assimilation من العربي. وربما يرجع السبب في ذلك إلى أنه أقل تأثراً بالإسلام. وإذا كانت كراهيته للمسيحي أشد وأقوى، فإنه بالمقابل أكثر استعداداً للتعلم وأكثر قابلية للتشكل مع الضرورات العصرية. ومثال «القبائل» (في الجزائر) يؤكد ذلك تأكيداً. وبما أن إسلامه إسلام سطحي فهو أقل استجابة لتأثيرات حركة الجامعة الاسلامية Panislamism التي وصلت آثارها الخطيرة جدا إلى الجزائر، ولكن قد تم التخفيف منها. فهل سنكرس لدى البربر انتصار لغة (= العربية) ليست لغتهم ودين ليسوا من أتباعه إلا من بعيد وحضارة لم يفتأوا يناضلون ضدها ؟». وبعد أن يستعرض الاحتمالات الممكنة، ومن أجل تجنب «المفاجآت» والتغلب على «الصعوبات» ينتهي في تقريره إلى اقتراح خطة تقوم على استعمال سلطة المخزن حيث هي قائمة وتوظيفها لصالح الوجود الفرنسي وطموحاته، ولكن مع تجنب تقوية تلك السلطة في المناطق التي هي ضعيفة فيها أو مدها إلى المناطق التي لا وجود لها فيها. **والهدف هو ترك عناصر السكان «يتطورون كل حسب حضارته» : البربر يتطورون في إطار الحضارة البربرية الموجهة نحو فرنسا، والعرب يتطورون في إطار الحضارة العربية التي يمثلها المخزن الذي تحميه فرنسا.** والمبدأ الواجب العمل به ـــ وهذا ما يتكرر مرارا في فقرات التقرير هو مبدأ : «فَرِّقْ تَسُدْ(59).

(59) = J. Ladriet de Lacharrière, L'action de la France au Maroc après l'accord franco-allemand (Paris : Bureaux de la Revue politique et parlementaire, 1912).

تلك في الحقيقة هي الاستراتيجية التي اعتمدها الماريشال ليوطي أول مقيم عام(60) لفرنسا بالمغرب والذي تم في عهده (1912 ــ 1925) التحضير لـ «السياسة البربرية الفرنسية في المغرب»، التحضير الذي سيتوج بظهير 16 أيا / مايو 1930. لقد دشن ليوطي العمل بهذه الاستراتيجية بسلوك ما عرف آنذاك بـ «**سياسة القواد الكبار**»، وهم زعماء القبائل الذين كانوا موظفين مخزنيين يمثلون السلطان في مناطقهم وكانت الادارة الفرنسية قد استمالتهم إلى جانبها ليصبحوا صلة الوصل بينها وبين «القبائل البربرية» الشيء الذي يعني في نفس الوقت قطع خيوط الاتصال بين هذه القبائل وبين المخزن. وبعد هذه الخطوة الادارية الاولى استصدر الماريشال ليوطي بتاريخ **11 /9 /1914 ظهيراً ينص على أن المناطق التي لها أعراف خاصة بها يجب أن يعتمد القضاء فيها على هذه الأعراف**، الشيء الذي يعني استبعاد الشرع الاسلامي. وكما يقول بول مارتي أحد أقطاب السياسة البربرية الفرنسية في المغرب فلقد توخت سلطات الحماية من هذا الظهير «إقرار مبدأ تجنب إدخال القبائل البربرية في الاسلام(61) واستثنائها من القانون الديني : الشرع»(62). وتكميلاً لهذا الظهير، وتطبيقاً له أيضاً، أصدر الماريشال ليوطي، بعد ذلك بسنة واحدة فقط، قراراً يقضي بإسناد المهام القضائية إلى الجماعات المحلية في المناطق التي تسكنها القبائل البربرية، الشيء الذي يعني إلغاء وظيفة القاضي الشرعي في هذه المناطق.

وتأتي الحرب العالمية الأولى لتنعكس آثارها على عمل فرنسا في المغرب فيضطر ليوطي إلى «التريث» وعدم الدفع بالسياسة البربرية الفرنسية في المغرب إلى غايتها : **إعلان الفصل بين العرب والبربر**. ولكنه ينصرف، في مقابل ذلك إلى الاعداد لنفس العملية في مجالين آخرين : مجال **الادارة** ومجال **التعليم**. ففي المجال الاول حرص ليوطي على أن يكون التعامل في المناطق التي تسكنها القبائل البربرية باللغة الفرنسية واللهجات البربرية لا غير، **وأصدر أمراً صارماً بمنع استعمال العربية، الدارجة منها والفصحى، منعاً كليا**. وفي هذا الصدد أصدر منشوراً عممه على كافة الحكام الفرنسيين المحليين بمناسبة ارتكاب أحدهم «خطأ فاحشا»

---

(60) على الرغم من أن معاهدة الحماية تنص على أن السلطان هو صاحب السيادة، الّا أن واقع الحال كان على العكس من ذلك تماماً. لقد أصبح «المقيم العام» ــ ممثل الحكومة الفرنسية في المغرب ــ يمارس السلطة كما يشاء. وإذا كان لا يملك حقّ إصدار قوانين تشريعية فلقد كان يستصدرها من السلطان باسم «ظهائر» مستعملاً جميع الوسائل.

(61) كان الفرنسيون آنذاك يواصلون احتلالهم العسكري للجبال المغربية التي قاوم أهلها عساكرهم مقاومة باسلة. ولما كانت القبائل الجبلية تعمل بالعرف في بعض المسائل بدلاً من تطبيق الشريعة الاسلامية فقد اعتبر منظّرو السياسة البربرية في المغرب أنّ حَمْل تلك القبائل على الخضوع للسلطان والعمل بالشريعة بمثابة «ادخالها في الاسلام» أي تحت سلطة «أمير المؤمنين» المنفذ أو المكلف بتنفيذ الشرع الإسلامي.

(62) Paul Marty, Le Maroc de demain (Paris : Publication du Comité de l'Afrique française, 1925, P. 221.

عندما طلب من السكان أن يعينوا كاتباً يحرر لهم رسائلهم إليه باللغة العربية. ونظراً لأهمية هذا المنشور بالنسبة لموضوعنا نورد نصه مترجماً فيما يلي. يقول ليوطي : «إن رئيس مكتب المخابرات ج... الذي دخل في علاقات مع جموع قبيلة آيت مسروح الذين لا يعرفون إلا البربرية قد أصدر أمره إلى رؤسائهم طالباً منهم أن يستعين كل منهم بـ «طالب» (= متعلم العربية) ليحرر لهم بالعربية مراسلاتهم الادارية إلى مكتبه. لقد تسرع هذا الضابط فارتكب خطأً فاحشاً. فعلًا لقد كان عليه أن يعمل، مهما كان الثمن، على ضمان الاستمرار للعلاقات التي تم ربطها، ولذلك فإن المبادرة التي قام بها (= بطلبه استعمال العربية) لا تستوجب التوبيخ، ولكنها تشكل أسوأ منطلق. إن المرء لا يملك إلا أن يأسف لكون هذا الضابط قد اضطر، من أجل الحفاظ على الاتصال بجموع قبيلة ايت مسروح وبسبب عدم توفره على موظفين (= فرنسيين) يعرفون اللهجة البربرية، إلى اعتماد الترجمة بواسطة لغة تجسم في أعين هؤلاء البرابر الخصم الذي لم يفتأوا يناضلون ضده منذ ثلاثة عشر قرناً : الاستيعاب العربي. وإني لأجد الاعتبارات التي ذكرها هذا الضابط في التقرير الذي رفعه في هذا الشأن أشد خطورة. إنه يعتقد أن هؤلاء «الطلبة» (= متعلمو العربية) الذين سيتولون كتابة الرسائل (= لرؤساء بني مسروح) سيكون من مهامهم أيضاً تعليم أطفالهم (= اللغة العربية) وإقامة الصلاة التي أهملها كثير منهم بسبب الجهل. إن هذا، بالنسبة للسياسة البربرية (الفرنسية) هو من قبيل عكس المعنى، كما أبرزت ذلك بنفسك في الرسالة التي وجهتها لحاكم الناحية»، والخطاب موجه للضابط المذكور.

ويضيف ليوطي في منشوره قائلًا : «يجب، بادىء ذي بدء، أن نتجنب تعليم العربية لأناس دأبوا على الاستغناء عنها. إن اللغة العربية تجر إلى الاسلام، لأن هذه اللغة تتعلم في القرآن، هذا في حين أن مصلحتنا تحتم علينا العمل على جعل البربر يتطورون خارج إطار الاسلام. ومن الناحية اللغوية يجب أن نعمل على الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية. ولتحقيق هذا الانتقال يجب أن يكون لدينا متبربرون (= فرنسيون يعرفون البربرية)، وعليه فعلى ضباطنا في المخابرات أن ينصرفوا بعزم إلى دراسة اللهجات البربرية، وأذكركم في هذا الصدد بالمنشور الذي عممته بتاريخ 20 شباط / فبراير 1919. كما أنه من الضروري إنشاء مدارس فرنسية بربرية تكون مهمتها تعليم الفرنسية لصغار البربر. وهذا الاتجاه قد تم التفطن إليه في بعض المكاتب حيث أخذ المسؤولون عليها يسجلون مداولات الجماعات البربرية في سجلات أقيمت لا بالعربية، بل بالفرنسية).

ثم يضيف ليوطي قائلا : «هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن نحتاط احتياطا شديدا من التدخل في الميدان الديني (= يقصد ضرورة تجنب حمل البربر على تطبيق

الشريعة الاسلامية). إن أثر الاسلام في البربر، وأعني هؤلاء الذين احتفظوا باستقلالهم، أثر سطحي جدا. لقد رفض هؤلاء السكان القوانين الشرعية التي ينص عليها القرآن. ان «الازرف» (= بالبربرية : العرف) هو قانونهم الوحيد وهم لا يقبلون بالشرع مهما كان الثمن. أما طقوسهم الدينية فيجب القول انها غير سنية إطلاقاً. إن على جميع ضباطنا في المخابرات أن يراعوا هذه المبادىء، وأن يحتاطوا بالخصوص من التحول الى رواد لنشر الإسلام بين هؤلاء السكان البربر الذي وعدناهم (ظهير 21 أيلول/ سبتمبر 1914) بأنهم سيصبحون محكومين بقوانينهم الخاصة وانهم سيظلون على ذلك، بمراقبة السلطات الفرنسية» (63).

لقد كانت الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث في المغرب وعلى رأسها ثورة ابن عبد الكريم الخطابي في جبال الريف على الاحتلال الاسباني (1921 ــ 1926) فترة إعداد وتهيؤ للشروط التي تضمن «النجاح» للمشروع الفرنسي الاستعماري، مشروع اقامة كيان مستقل تابع لفرنسا لغة وثقافة ودينا داخل الكيان المغربي العام. وهكذا انصرف اهتمام مخططي السياسة البربرية الفرنسية في المغرب الى الميدان الذي سيمكنهم من اعداد الأطر (الكوادر) اللازمة لتنفيذ ذلك المشروع، ميدان التعليم خاصة. وفي هذا المجال يمدنا السيد كوفروي دومامبين صاحب كتاب : عمل فرنسا في ميدان التعليم بالمغرب (طبع عام 1928) بمعلومات جد هامة عن هذا الجانب من السياسة البربرية في المغرب. وهكذا فبعد ان يلاحظ ان «المغرب هو بلاد البربر» يتساءل : «وازاء هذا العنصر البربري الذي يشكل أساس سكان ــ هذه البلاد ــ والذي ما زال يحتفظ، حسب رأي بعض الملاحظين، بخصائص عرقية متميزة وبذهنية خاصة، على الرغم مما تم من تعريب ومن انتشار للاسلام تختلف درجتهما، حسب المناطق، ماذا فعلنا ــ في ميدان التعليم ــ وماذا علينا أن نفعل ؟».

ثم يجيب بأنه كان هناك أمام الفرنسيين ثلاث اختيارات ممكنة : الأول يتمثل في سلوك سياسة التعريب ونشر الاسلام، باعتبار أن العربية والاسلام يصلحان، حسب رأي البعض، لأن يكونا جسرا ينتقل عبره البربر من حياتهم البدائية الى الحضارة العصرية، لأن الانتقال بهم الى هذه الأخيرة مباشرة ينطوي على مخاطر جمة نظرا للطابع البدائي لحضارتهم. وهذا الرأي في نظر الكاتب مردود : أولا لأن الحضارة البربرية، حسب رأيه، ليست أقل مستوى من الحضارة العربية، سواء تعلق الأمر بالميدان الاجتماعي أو بالميدان الاخلاقي والفني، وثانيا لأن هذا الاختيار يناقض أهداف السياسة الفرنسية لأنه سيؤدي الى «ابعاد

(63) المصدر نفسه، ص 228 ــ 229.

الأهالي عن الاجنبي الكافر» (= بتعريبهم وفتح المجال لتعميق الاسلام في صفوفهم)، وبالتالي الى تهيئة الجو لفكرة «الجامعة الاسلامية» الفكرة المناقضة لمصالح فرنسا، وثالثا لأن اللغة العربية التي تعبر بصعوبة عن أشياء الحضارة الحديثة ستنتشر على حساب لغة هذه الحضارة : اللغة الفرنسية.

أما الاختيار الثاني فيقضي بالابقاء على المؤسسات التعليمية القائمة على ما هي عليه مع تحسينها بالصورة التي تنسجم مع مقتضيات عقد الحماية. وهذا الاختيار مردود، هو الآخر في نظر الكاتب، لأنه سيؤدي الى تعريب المغرب وتعميق الاسلام فيه. ذلك ان اللغة العربية في المغرب بما أنها هي لغة الاقتصاد والادارة فضلًا عن كونها لغة الدين فهي ستتجه الى التغلغل بين القبائل البربرية. وإذن فالمحافظة على الوضع كما هو، معناه : نشر العربية والإسلام في بلاد البربر. ويأسف الكاتب لكون ادارة الحماية قد اضطرت الى العمل بهذا الاختيار منذ بدء الحماية الى سنة 1923، وذلك بسبب الصعوبات التي واجهتها من جانب المخزن الذي يناصر التعريب بالاضافة الى الصعوبات التي ترجع الى ظروف الحرب العالمية الأولى والى مشاغل أخرى تجعل الدخول في معركة ضد اللغة العربية أمراً ليس بالهين، كما يقول.

أما الاختيار الثالث فيتمثل في خوض هذه المعركة، المعركة ضد اللغة العربية. وبما ان الكاتب كان يتحدث عام 1928، أي بعد انتهاء الحرب العالمية والثورة الريفية معاً، فقد كتب يقول : «يجب الكفاح بكل الوسائل التي نملكها ضد انتشار اللغة العربية والاسلام، ليس في المناطق الجبلية وحسب، بل حتى في المناطق المتاخمة لبلاد البربر (= الجبال) والتي يتكلم أهلها العربية والبربرية معا. ذلك ما تفرضه مصلحة الحماية ومصلحة السكان الذين وكل إليها تسيير شؤونهم. ان اللغة الفرنسية، وليس اللغة العربية ولا حتى البربرية، هي التي يجب أن تحل محل العربية كلغة مشتركة وكلغة حضارة. كما انه يجب علينا من جهة أخرى أن نحرص على أن تبقى المؤسسات البربرية قائمة (= يقصد نظام الجماعة والعمل بالعرف). ذلك لأنه من الخطورة بمكان ترك الأمور تتطور في الاتجاه الذي سيسفر في نهاية الأمر عن قيام كتلة من الأهالي موحدة ومندمجة تشترك في لغة ومؤسسات واحدة... وبما أن البربر هم أكثر استعداداً من المسلمين لتقبل حضارتنا فإنه يجب أن لا نسمح للتأثير العربي الاسلامي بالقيام حائلا بينهم وبيننا، هذا التأثير الذي ستكون نتيجته جعل مهمة استمالتهم الى جانبنا أكثر صعوبة. ثم يضيف قائلا : وهذه الوجهة من النظر قد دافع عنها منذ بداية الحماية رجال ذوو بصيرة ادركوا ان كامل مصلحتنا في تجنب تعريب البربر... ومن أجل هذا الغرض أنشئت في الرباط، مركز مختلف المصالح الادارية حيث توجد مدرسة عليا للعربية واللهجات البربرية أسست سنة 1915، أنشئت لجنة للدرسات البربرية».

وبعد أن يلاحظ دومامبين ان السياسة البربرية في ميدان التعليم لم تكن قد تحددت بصورة واضحة قبل 1920 وان المدرسة كانت قبل هذه السنة عنصر تعريب، يشير الى أن هذه السياسة قد بدأت تتحدد ابتداء من السنة نفسها (1920) حيث نص البرنامج الدراسي على إقصاء اللغة العربية من جميع المدارس القروية كما صدرت تعليمات بعدم فتح كتاتيب قرآنية جديدة، حتى اذا كانت سنة 1923 أصبحت السياسة البربرية الفرنسية في ميدان التعليم بالمغرب محددة بوضوح، سياسة ترمي الى عزل السكان البربر عن السكان العرب وبذل كل الجهود «لتقريبهم منا»، ثم يضيف قائلاً : «واذن فالمدرسة البربرية لها طابع سياسي ومعنوي مهم جداً : ذلك بما انها تحت اشراف مصالح الاستخبارات فإنها ستكون مكملة لمهمتها. إنها ستكون أدوات للدعاية الفرنسية ووسائل لمقاومة التأثيرات المضادة لفرنسا»(64).

ويعطينا الضابط الاستعماري، أحد المنظرين للسياسة البربرية الفرنسية بالمغرب، بول مارتي، الخطوط العامة للسياسة البربرية في ميدان التعليم، ذلك في مقال كتبه عام 1924. إنه يؤكد على أن هذه السياسة تقوم على الفصل بين المناطق التي يسكنها البربر والمناطق التي يسكنها العرب والمستعربون، وبالتالي على جعل المدارس في المناطق الأولى مدارس فرنسية بربرية محض بحيث يتلقى التلاميذ فيها تعليماً فرنسياً خالصا موجها نحو الأعمال المهنية بصفة عامة واعمال الزراعة بصفة خاصة «فهي مدارس فرنسية بالتعليم والحياة، وبربرية بالتلاميذ والوسط. وإذن فلا مكان فيها لأي عنصر أجنبي : «ان أي تعليم للعربية وأي تدخل من جانب الفقيه، وان أي مظهر إسلامي، سيقصى منها وجوباً وبكل صرامة»، ثم يضيف قائلا : «يجب أن نبعد منها وبكامل العزم والاصرار أي مستوى من مستويات حضور الاسلام... وفي هذا المجال هناك اجماع في الرأي... يجب تجنب تعليم الاسلام فيها لأن القبائل البربرية علمانية لا تعرف أين يبتدىء الايمان ولا أين ينتهي ... كما يجب اقصاء العربية بكل صرامة حتى ولو كان بعض الناس يرون فيها لغة وسيطية (بين البربر وفرنسا)، بل يجب العمل بالمنهج المباشر» ويضيف : «والخلاصة ان هذه المدارس البربرية ستكون أجهزة للسياسة الفرنسية ووسائل للدعاية أكثر منها مراكز بيداغوجية، فهي جزء من عملنا في التهدئة (= الاحتلال) والفتح المعنوي... ذلك انه بعد الفتح العسكري يجب استعمال أسلحة جديدة هي اللغة الفرنسية والفكر الفرنسي، الاسلحة التي علينا أن نخوض بواسطتها معارك، سنكسبها... إننا وقد عدنا الى هذه الأرض الافريقية لا نستطيع أن نتمالك من الانفعال والتأثر ونحن نحمل من جديد، وبعد خمسة عشر قرناً من الغياب، الى هذا الشعب البربري

(64) R. Gaudefroy-Demombynes, L'oeuvre française en matière d'enseignement au Maroc (Paris : Libairie orentaliste, Paul Dueuthner, 1928).

الذي انتج تيرتوليان، وابولي، والقديس أغسطين، الحضارة اللاتينية بفنونها القوية المنظمة الواضحة»(65).

فعلاً، انطلقت ابتداء من سنة 1923 عملية نشر «المدرسة البربرية الفرنسية» في المناطق الجبلية بالأطلس. وقد خصت سلطات الحماية مدينة آزرو، قلب الأطلس المتوسط بـ «الثانوية البربرية الفرنسية» (1924) التي يلتحق بها النجباء من أبناء البربر ليتخرجوا أطرا متوسطة للعمل في الادارة والشركات كوسطاء بين الفرنسيين والأهالي، اما زملاؤهم الآخرون الأقل نجابة فكانت مهمة المدرسة الفرنسية البربرية الابتدائية اعدادهم كَيَدٍ عاملة «متعلمة» للخدمة في ضيعات المعمرين.

وبالموازاة مع هذه السياسة البربرية الرسمية، اعني التي كانت تخطط لها الادارة الاستعمارية وتعمل على تنفيذها كان هناك **نشاط تبشيري منظم** يقوده أساقف الرباط (اعني اساقف الجالية الأوروبية بها. أما المغاربة فلم يكن من بينهم **مسيحي قط**). وعلى الرغم من أن إدارة الحماية لم تَتَبَنَّ بكيفية رسمية وعلنية هذا النشاط الا انها اعتبرته مكملا لعملها السياسي الرامي الى فرنسة البربر، بل لقد كان هناك تفكير في اسناد التدريس في المدارس البربرية الفرنسية الى معلمين تابعين للكنيسة حتى يقوموا بوظيفة التعليم والتبشير في آن واحد. يقول دومامبين في هذا الصدد : «لقد اقترح بعض ذوي الفكر، حتى من غير الكاثوليكيين، اسناد مهمة تعليم الشبيبة البربرية الى الفرنسيسكان الفرنسيين، وكان من مزايا هذا الحل أن يضاعف عمل التعليم العمومي ومردوديته فيعطي للشبيبة البربرية توجيها معنويا موثوقا منه. ومع الأسف فإن توظيف مبشرين فرنسيسكان ليس بأسهل من توظيف المعلمين الفرنسيين. وبينما بقي نشاط الفرنسيسكان الى اليوم (1928) نشاطا يتسم بالحذر فإن بعض الكاثوليكيين يريدون توسيعه وتطويره ويدعون صراحة إلى تحويل البرابر إلى الكاثوليكية (= **تنصيرهم جماعياً**). إن البرابر الذين يعتقد بعض الناس أنهم لا مباليين من الناحية الدينية، هم بالعكس من ذلك مشدودين جداً إلى الغيبيات والاعتقاد في القوى الخارقة. ونظراً لما يتصفون به من مرونة تجعلهم يتقبلون أي دين، فإنهم سيعانقون بمحض إرادتهم الديانة الكاثوليكية التي سبق لأجدادهم أن اعتنقوها والتي هي الآن دين الشعب الذي يتولى مهمة تحضيرهم (= إدخالهم في الحضارة العصرية) ثم يضيف قائلا : «ان هذه الوجهة من النظر مهمة جداً، ذلك لأن علمنة البربر (= فصلهم عن الشرع الإسلامي) شيء يثير المخاوف فعلاً. ذلك أن تعليمنا (= المدارس البربرية الفرنسية) ستكون نتيجته إبعاد البربر عن الطرق الدينية

(65) أنظر عرض مارتي بتفصيل مضمون السياسة البربرية الفرنسية بالمغرب في ميادين العدل والإدارة والتعليم في : مارتي، المصدر نفسه. أما الشخصيات الذي ذكرها Tertullien و Apulée و St. Agustin فهم رجال دين مسيحيون، الأول ولد في قرطاجة والثاني في الجزائر (القرن الثاني الميلادي) والثالث في الجزائر (القرن الرابع الميلادي) وشمال افريقيا يومذاك تحت الحكم الروماني.

والعقيدة الاسلامية، الشيء الذي سيجعلهم يتجهون نحو انشاء جمعيات ذات طبيعة سرية ومعارضة (= أي ينشئون إطارا آخر لمعارضة الوجود الفرنسي غير الاطار الديني الاسلامي المعروف والعلني). هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب الاحتياط من سقوط الجيل الجديد تحت طائلة اختلال التوازن النفسي إذا نحن أردنا تطوير تعليمنا. فإذا لم يعد هذا الجيل يستند الى المعتقدات السحرية التي سيعمل تعليما، بطريقة غير مباشرة، على اضعافها في نفوسهم، فعلى أي أساس معنوي سيستند ؟ (= الشيء الذي يعني ضرورة الاستناد في ذلك على المسيحية، وبالتالي ضرورة تنصير البربر)، ومع ذلك فالتجربة قد أثبتت أنه من الصعب اخراج الأهالي في شمال افريقيا، عرباً كانوا أو برابر، من الاسلام وارساء اخلاقياتهم على الديانة المسيحية»(66).

هذا التردد الذي نلاحظه عند دومامبين والذي يعكس بصورة عامة موقف «العلمانيين» في ادارة الحماية كان يقابله لدى الطرف الآخر، المتمثل في رجال الدين الذين كان على رأسهم اسقف الرباط ومعاونوه من الرهبان، حماس وتفاؤل متزايدان. لقد كتب اسقف الرباط في المجلة التي كان يشرف على اصدارها باسم «**المغرب الكاثوليكي**» كتب في يوليو 1920 تحت عنوان «حول الروح اللغوية البربرية» ما نصه : «ذهبنا عند البرابرة بواسطة الانجيل، فلماذا لا يأتي البرابرة إلينا بواسطة الانجيل ؟ انهم قريبون من الانجيل، والانجيل الذي يقرب منهم هو أعلى منهم، الانجيل هو مستوانا الأخلاقي، وحيث أنهم وجدوه يمكنهم أن يصعدوا إليه من طريق الإنجيل، وأساطيره التي تفيض بحياة الترحل مشابهة لحياة البرابرة، وأمثاله تشبه كثيراً الأمثال البربرية... أيكون الانجيل إذن موضع الاتصال الذي يسهل فيه تلاقي الروح البربرية والروح الفرنسية اللتين تنشدان احداهما الأخرى ؟ فليفكر في ذلك رجال الدولة من الوجهة العملية الحقيقية فقط. ويظهر لنا أن من الممكن اخذ شيء من الانجيل يكون كموجز لمثل اعلى غربي يستطيع البرابرة التشبع به وإن لقاء بيننا دقيقا يحقق بسهولة امتزاجا حياً لهاتين الروحين البربرية والفرنسية. فلتؤخذ الحكايات والأمثال الانجيلية والحكايات والأمثال البربرية وتمزج بعضها ببعض لأنها قابلة لذلك حيث يجعل في النهاية شيء منظم حسن»(67).

ومهما يكن فإنه يمكن القول إجمالا إن الفترة التي تفصل ما بين توقيع عقد الحماية سنة 1912 وبين انكسار ثورة الريف واستسلام ابن عبد الكريم سنة 1926 كانت فترة تخطيط واعداد على مستويين : مستوى التشريع والادارة والتعليم، وهذا كانت تتولى القيام به سلطات الحماية ومنظروها «العلمانيون»، ومستوى التبشير واعداد العدة لتنصير البربر وهذا كانت تتولاه الكنيسة برئاسة اسقف الرباط والمتعاونين معه من رجال الدين ورجال السياسة. وهكذا فإن صدور الظهير

---

(66) Gaudefroy-Demombynes, Ibi., PP. 124 — 125.

(67) أنظر : بو عياد، **الحركة الوطنية والظهير البربري**. ص : 351 — 352.

البربري سنة 1930 لم يكن مجرد مصادفة، بل لقد تم في تلك السنة، وفي تلك السنة فقط، اعداد كل ما يلزم لتنفيذ مشروع **فصل البربر عن العرب في المغرب** واقامة كيانين منفصلين احدهما يربط مباشرة بفرنسا على جميع المستويات، اداريا وتعليميا ودينيا في أفق استيعابه وادماجه في الحضارة الفرنسية اللاتينية المسيحية، وثانيهما يربط بفرنسا بواسطة السلطان وبموجب عقد الحماية كمرحلة أولى لينتهي الأمر في نهاية المطاف الى الحاقه نهائيا هو الآخر بفرنسا. وهكذا فما ان صدر الظهير البربري (16 أيار/مايو 1930) حتى انطلقت الحملة على المستويين معاً : على المستوى السياسي بفرض العمل بالعرف وتعميم المحاكم الفرنسية ونشر المدارس البربرية الفرنسية، وعلى المستوى التبشيري بتأسيس الكنائس ومراكز التبشير واقامة «ملاجىء خيرية» على طول البلاد وعرضها. وهكذا وبعد سنة واحدة فقط من استصدار الظهير المذكور تقدم مجلة «المغرب الكاثوليكي» لقرائها احصاء للمنجزات : 45 كنيسة و 80 مركزا تبشيرياً، هذا بالاضافة الى تخصيص مبلغ هام في الميزانية العامة للجمعيات «الخيرية» التبشيرية.

3 ــ أخطاء السوسيولوجيا الاستعمارية :

ذلك هو مضمون «السياسة البربرية الفرنسية في المغرب» وتلك هي أهدافها ووسائل تحقيقها. ولعل القارىء الذي يجهل المغرب يتساءل : وماذا كانت النتيجة ؟ ويجيب التاريخ والواقع : لقد منيت تلك السياسة بالفشل الذريع، بل لقد أدت الى عكس ما كانت ترمي اليه، فلم يتنصر ولا شخص واحد من المغاربة، من أصل بربري كان أو من أصل عربي[68]. كما أن تلك السياسة لم تنجح في اثارة أي نزاع أو تناقض بين الفئات التي تصنف ضمن البربر والفئات التي تصنف ضمن العرب، **بل لقد أدت هذه «السياسة البربرية» في هذا المجال الى نتائج عكسية تماماً : لقد استهدفت تلك السياسة عروبة المغرب واسلامه ووحدته الوطنية فكان رد الفعل الوطني هو التمسك بهذه المقومات الثلاثة والدفاع عنها بوصفها مقومات مترابطة لا يمكن الفصل بينها** ومن هنا تلك الظاهرة التي تشكل خصوصية المغرب (والجزائر وتونس كذلك) في المجال الذي يهمنا هنا، **ظاهرة الارتباط العضوي بين الاسلام والعروبة والوحدة الوطنية** : فالحديث عن العروبة في المغرب، معزولة عن الاسلام والوحدة الوطنية، حديث عن فراغ. والحديث عن الاسلام، معزول عن العروبة والوحدة الوطنية، حديث عن اسلام مجرد لا

(68) نستثني هنا أحد أفراد إحدى العلائلات بفاس، ولم يكن «بربرياً» بل كان من الارستقراطية المدينية ومن عائلة مرموقة، لقد تنصر وانخرط في سلك الرهبان. وعندما انتقل إلى باريس كان ممّن ساهموا في ربط الصلات بين رجال الحركة الوطنية وبعض الشخصيات الفرنسية المعارضة للسياسة الاستعمارية. ومما يذكر هنا أن القادة الوطنيين في المغرب قد قلقوا كثيراً من خروج هذا الشخص من الاسلام، وقد عبّر بعضهم عن قلقه للشيخ محمد بن العربي العلوي «أبي الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب» فأجاب : «لا بأس، عندما يخسر الانسان فرداً واحداً فمن السهل تعويضه»». وبالفعل، لم يمر إلا وقت قصير حتى أعلن أحد الفرنسيين اعتناقه للإسلام وأخذ بتعلم العربية.

مكان لـه ولا زمان ولا مجتمع، والحديث عن الوحدة الوطنية في المغرب، بمعزل عن العروبة والاسلام، وحديث عن اطار جغرافي يسكنه أفراد لا هوية لهم الا تلك التي تتحدد بالانتماء الى هذه القبيلة أو تلك، وعندما تتحدد هوية الفرد بالانتماء القبلي وحده فإن ذلك يعني أنه لا يندرج ضمن وحدة وطنية.

هذا الترابط العضوي بين العروبة والاسلام والوحدة الوطنية في المغرب لم يخلقه رد الفعل الوطني ضد السياسة البربرية الفرنسية خلقا بل إنما أيقظ الوعي به فصار هو المحرك للحركة الوطية الملهم لها في مقاومتها ليس للسياسة البربرية وحسب بل للحماية الفرنسية نفسها. وهكذا فلقد كان الظهير البربري، في حقيقته التاريخية، لا بداية عملية لمسلسل ربط المغرب نهائيا بفرنسا كما خطط لذلك دهاقنة الاستعمار الفرنسي بالمغرب، بل لقد كان عقد انبعاث الحركة الوطنية المغربية التي قامت تناضل من أجل استقلال المغرب في إطار الاحتفاظ له على كامل مقومات شخصيته وفي مقدمتها : عروبته واسلامه ووحدته الوطنية. وإذا كان من نافلة القول التأكيد اليوم على عروبة المغرب، بوصفها مقوما من مقوماته الثابتة ـــ وهل يختلف وضعه أو موقفه في هذا الشأن عن وضع بقية الاقطار العربية بما فيها تلك التي حملت وتحمل لواء «القومية العربية» ـــ فإنه من المفيد، ليس للمؤرخ وحسب، بل أيضا لكل من يساهم أو يفكر في ان يساهم في صنع حاضر المغرب ومستقبله، التذكير بالعوامل التي جعلت السياسة البربرية الفرنسية تمنى بالفشل التام.

هذه العوامل يمكن حصرها في ثلاثة رئيسية :

العامل الأول : هو خطأ ايديولوجي الاستعمار الفرنسي، في ادراك حقيقة الوضع في المغرب. لقد خلط هؤلاء بين رغباتهم وطموحاتهم الاستعمارية التوسعية وبين بعض المظاهر السطحية من الواقع المغربي، وهي المظاهر التي انكبت على دراستها و «تحليلها» **السوسيولوجية الاستعمارية**. لقد اعتمدت السياسة البربرية الفرنسية على تصور خاطىء لمظهرين واقعيين فعلا : أولهما عمل بعض القبائل بالعرف في مجال الارث بدل تطبيق الشريعة الاسلامية. وثانيهما انقسام المغرب خلال العقد الأول من هذا القرن، بكيفية خاصة، أي خلال السنوات العشر السابقة على فرض الحماية عليه، الى ما كان يعرف بـ «بلاد المخزن» من جهة و «بلاد السيبة» (= من التسيُّب وعدم الخضوع للسلطة المركزية) من جهة أخرى. لقد ربطت السوسيولوجيا الاستعمارية بين المظهرين فقرأت في الأول تمرداً على الاسلام وفي الثاني ثورة على السلطان. وبما ان هذا الأخير عربي النسب فإن النتيجة التي استخلصتها تلك السوسيولوجية هي أن البرابر يرفضون الاسلام والعروبة (وبعبارتهم : الاسلمة islamisation والتعرب larabisation وبالتالي يمكن بسهولة الاتجاه بهم نحو الاندماج في فرنسا، وفي ثقافتها ودينها وحضارتها.

كان «حقوقيُّو» السياسة البربرية الفرنسية يقولون : ان العرف لا يصمد في بلاد يحكمها قانون بل هو يندمج في القانون ويصير جزءا منه. وبما أن فرنسا تعمل، بموجب معاهدة الحماية وطبقا لمصلحتها كذلك، على جعل القانون يسود جميع ربوع البلاد فإن العرف البربري سينتهي به الأمر الى الاندماج في الشرع الاسلامي اذا تركت الأمور على ما هي عليه، ومن هنا أخذوا يطرحون السؤال التالي : «لماذا لا نعمل على توجيهه نحو الاندماج في القانون الفرنسي، وذلك بعزله عن الشرع الاسلامي وربط الصلة بينه وبين المحاكم الفرنسية ؟»(69). والواقع أن المنظار الاستعماري قد ضخم الأمور أكثر من اللازم : فالقضية الاساسية التي كان العرف يخالف فيها صراحة الشرع الاسلامي هي قضية عدم توريث المرأة لدى بعض القبائل الجبلية. ولم يكن ذلك بدافع التمرد على الشريعة الاسلامية، بل كان بسبب ما ينجم أحياناً من أوضاع معقدة قد تؤدي الى قيام خصومات بين القبائل. ذلك أن القبائل التي تسكن الجبل كانت تعيش على الرعي، وفي الغالب على أراض جماعية مشاعة. فإذا تزوج أحد أفراد قبيلة ما بامرأة من قبيلة أخرى فإن توريثها، عند وفاة زوجها، معناه اشراك قبيلتها في استغلال أرض قبيلة الزوج المتوفى دون مقابل (= قبيلة الأرملة يصبح من حقها مثلا الرعي في أرض قبيلة الزوج الهالك، دون أن يكون لهذه حق في أرض تلك : حق التعامل بالمثل) مما يعتبر ظلما، وقد يتسبب في قيام منازعات وحروب قبلية. فالعمل بالعرف هنا، أي عدم توريث المرأة، لم يكن كرها للشريعة وإنما هروبا من قيام نزاعات قبلية محتملة. لذلك سكت بعض الفقهاء عن ذلك واعتبروه من قبيل «الضرورات تبيح المحظورات» أو من قبيل «درء الفتنة»، فكان منهم من أفتى بما معناه : «إذا استغنت المرأة بأهلها سقط حقها في وراثة زوجها». وعلى العموم فالعمل بالعرف في هذه المسألة لم يكن هو القاعدة بل كان محصوراً في مناطق محددة، وغالبا ما كانت القبيلة الواحدة تطبق الشرع حيناً والعرف حيناً آخر، حسب الظروف والأحوال. ومما جعل أقطاب السوسيولوجيا الاستعمارية يمْعِنون في الخطإ بخصوص هذه المسألة تمسكهم البليد بـ «العلمانية». لقد كانوا ينظرون الى الاسلام من منظور يفصل بين الدين والدولة، بين العقيدة والشريعة، فربطوا العقيدة بالدين والشريعة بالمجتمع وقالوا ان العقيدة الاسلامة تخص الجانب الروحي مثلها مثل المسيحية، أما الشريعة الاسلامية فهي عبارة عما كان سائدا لدى القبائل العربية من عادات وأعراف زمن النبي : **فالعقيدة «إسلام» والشريعة «عروبة»**، وإذن فالعمل بالعرف المحلي من طرف البربر معناه أنهم يرفضون في الاسلام الحضاري «ما هو عربي فيه»، وبالتالي فاقرار العرف قانوناً بينهم معناه قطع الصلة بينهم وبين الجسر الذي يربطهم بالعرب والعروبة. ذلك هو المعنى السياسي للظهير البربري لعام 1930، وقد قاومه الشعب المغربي بوصفه كذلك.

(69) جورج سوردون، وهو وكيل الدولة على عهد الحماية وأستاذ القانون الاسلامي والعرفي والبربري في معهد الدراسات المغربية العليا سابقاً (مقر كلية الآداب ـــ الرباط حالياً)، في كتابه : **مبادىء القانون العرفي البربري المغربي**. (بالفرنسية).

أما المسألة الثانية والمتعلقة بانقسام المغرب قبيل الحماية الفرنسية الى «بلاد المخزن» وبلاد «السيبة»، فقد ارتكبت السوسيولوجيا الاستعمارية بشأنها خطأً في الفهم فاحشاً أيضاً. لقد فهم ايديولوجيُّو السياسة البربرية تمرد سكان الجبال على السلطة المركزية فهماً خاطئاً تماماً : لقد قالوا بما ان سكان الجبال هم البربر وبما ان السلطة المركزية (المخزن) يوجد على رأسها السلطان وهو عربي النسب فإن «السيبة» معناها : **رفض البربر لحكم السلطان العربي**. ومن هنا ربطوا بين العمل بالعرف وبين «السيبة» واعتبروهما مظهرين لحقيقة واحدة هي رغبة البربر، أو على الأقل استعدادهم، للاستقلال عن «سلطة» العرب الدينية (الشريعة) والسياسة (= المخزن).، وبالتالي إمكانية توجيههم نحو الاندماج في فرنسا وحضارتها اللاتينية المسيحية. هذا في حين ان الأمر غير ذلك تماما. ان «السيبة» كان معناها : الامتناع عن دفع الضرائب للمخزن وبالتالي عدم الاعتلاف بسلطة ممثله الاداري (= القائد)، الذي كانت مهمته الأساسية جمع الضرائب. أما ممثله في ميدان تطبيق الشريعة، أي القاضي، فقد كان يحتفظ بمنصبه ووظيفته داخل «بلاد السيبة». على ان امتناع القبائل الجبلية والساكنة في المناطق النائية عن دفع الضرائب وبالتالي تمردها على المخزن إنما كان في الغالب لأحد أسباب ثلاثة : اما لتجاوز مقدار الضريبة المطلوبة لامكانية القبائل كأن تكون السنة سنة قحط وجفاف أو يكون المبلغ المطلوب يفوق الحد المعتاد والمقبول، وإما لعجز المخزن عن إقرار الأمن، وإما لعجزه أو تقاعسه عن دفع هجمات الأجانب على حدود البلاد وشواطئها. وإذن فالدخول في «السيبة» كان عبارة عن رد فعل، من طرف من يستطيعون القيام به، وهم سكان الجبال والمناطق النائية، ضد عجز السلطة المركزية أو ضد شططها وتعسف ممثليها، ولم تكن له ـــ أي للدخول في السيبة ـــ أية صبغة عرقية أو دينية. انه لم يكن تمرداً على السلطان لأنه «عربي» بل كان تمرداً على عجز المخزن أو تجاوزاته. وكثيراً ما كان التمرد يأتي من القبائل العربية الأصل، أو المعربة، القاطنة في سفوح الجبال أو على تخوم الصحراء.

العامل الثاني : اما العامل الثاني الذي يقف وراء فشل السياسة البربرية الفرنسية في المغرب، وهو يفسر العامل الأول، فهو جهل أقطاب السوسيولوجيا الاستعمارية لحقيقة الوضع في المغرب : حقيقة وضعه الاجتماعي والثقافي وما تحقق فيه من تراكمات عبر تاريخه الطويل جعلت من الاندماج الوطني فيه حقيقة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية. صحيح ان سكان المغرب الأصليين هم «البربر» (وهذا اسم أطلقه عليهم الرومان ـــ فيما يرى بعض المؤرخين ـــ اما هم فيطلقون على أنفسهم اسم «إيمَازِيغَنْ» جمع «أمازيغ» بمعنى : الحر. وربما كان لهذا الاسم علاقة بسكنى الجبل والتحصن فيه أمام كل غاز أو معتدٍ). ولكن صحيح أيضا، وبنفس الدرجة، أن جل القبائل التي تسكن السهول قد تعربت واندمجت مع العناصر العربية الوافدة من المشرق أو من الأندلس. وهذه القبائل المعربة لم تعد تتكلم أية لهجة بربرية الا ما كان

منها على سفوح الجبال التي احتفظ سكانها بلهجاتهم البربرية، وقليل من سكان الجبال أنفسهم كان يجهل العربية جهلًا مطلقاً. وحسب احصائيات سلطات الحماية الفرنسية فإنه كان عدد من يتكلمون لهجة بربرية في المغرب يتراوح ما بين 40 و 45 بالمائة، أما الذين لا يفهمون العربية فلا يتعدون في الغالب عشرة في المائة.

على أن المعرفة أو الجهل بالعربية (الدارجة) أو باللهجة البربرية ليس مقياساً للحكم على انتساب هذا الشخص أو ذاك، أو على نسبه الحقيقي. إن كاتب هذه السطور مثلا وهو من منطقة يتكلم أهلها الامازيغية (الجنوب الشرقي للأطلس) لم يبدأ بتعلم العربية الفصحى الا ابتداء من الثامنة من عمره عند دخول المدرسة. أما الدارجة المغربية فكان يجهلها جهلا تاماً. ومع ذلك فلقد كان يحفظ القرآن لأنه ادخل المسيد (الكُتَّاب) حوالي السنة الرابعة من عمره. ولم يبدأ يتعلم العربية الدارجة المغربية الا حينما غادر قريته للالتحاق بالمدرسة الثانوية في احدى المدن، وعمره يومئذ أربع عشرة سنة. اما الكبار من أفراد عائلته فلم يكونوا يعرفون من العربية الدارجة المغربية الا كلمات وكان منهم من بقي يجهلها الى ان توفي في سن السبعين أو التسعين وهو يحفظ القرآن وبعض النصوص أيضا. ومع ذلك فلقد كانت هذه العائلة، وما زالت تملك شجرة نسب «موثقة» تجعل أفرادها من ذرية فاطمة بنت الرسول : العربية القرشية. ولا يتعلق الأمر هنا بـ «حالة خاصة» بل تلك حالة سائدة في جميع جهات المغرب، السهل منه والصحراء والجبل.

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك حقيقة خفيت على أساتذة السوسيولوجيا الاستعمارية وهي أن **التداخل والترابط بالزواج أو بالتجارة أو غيرهما من الروابط الاجتماعية كان بين «العرب» و «البربر» أقوى منه بين أصناف «البربر» بعضهما مع بعض.** ذلك ان «البربر» ـــ أو الأمازيغ ـــ في المغرب ثلاث فئات سكانية متميزة، ليس فقط بمناطق سكناها بل أيضا بلهجاتها : هناك سكان جبل الريف (السلسلة الجبلية المحاذية للبحر الأبيض المتوسط) ويتحدثون لهجة خاصة تسمى «تاريفيت» (نسبة الى الروافة، سكان جبال الريف)، وهناك سكان جبال الأطلس المتوسط وجزء من الأطلس الكبير ويتحدثون لهجة خاصة أيضا تسمى «تمازيغت» (نسبة الى أهلها : ايمازيغن)، وهناك سكان الجنوب ما بين مراكش والصحراء الغربية (اقليم سوس خاصة) ويتحدثون لهجة خاصة تسمى «تشلحيت» (نسبة الى أهلها : الشلوح). وفضلا عن ان التفاهم بين هذه اللهجات الثلاث غير ممكن، إذ كل واحدة منها قائمة بنفسها، مفردات وتراكيب واصاتة، فإن كل واحدة منها ذات لهجات فرعية يصعب في كثير من الاحيان التفاهم بين من يتكلمون بها. هذان العاملان : اختلاف مناطق السكنى وبعد بعضها عن بعض واختلاف اللهجات الى الدرجة التي يستحيل معها التواصل والتفاهم، جعل علاقة التداخل والترابط وحركة الاندماج الاجتماعي تتم، على جميع المستويات اليوم كما

بالأمس في اتجاه : عرب ← بربر، وبربر ← عرب، وليس في اتجاه بربر ←← بربر. وهكذا فالعلاقة بين سكان جبال الريف من البربر وسكان السهول المجاورة لها شرقاً وغرباً، وهم من «العرب» أو المعربين، مثلها مثل العلاقة بين بربر الأطلس وسكان السهول المجاورة لها غربا وشرقاً وهم أيضا من «العرب» والمعربين، مثل العلاقة بين بربر جنوب المغرب (الشلوح) وبين السكان «العرب» المجاورين لهم شمالا وجنوبا وشرقا، هي أقوى، بما لا يقاس، من العلاقة بين الفئات البربرية الثلاث بعضها مع بعض ، سواء تعلق الأمر بعلاقات المصاهرة والزواج أو التجارة أو غيرهما من العلاقات الاجتماعية. **والنتيجة هي أن ثنائية بربر/عرب في المغرب تقوم على الاتصال وليس على الانفصال**، فلم يحدث قط في تاريخ المغرب أن قام تناقض أو نزاع بين شريحتين اجتماعيتين احداهما تسمى «البربر» والأخرى تسمى «العرب»، وكل ما كان يحدث هو نزاعات، في سنوات الجفاف خاصة، بين سكان السهول الجنوبية الصحراوية وشبه الصحراوية وهم من «العرب» خاصة، وبين سكان الجبال وسفوحها وهم من «البربر» خاصة. وهذه النزاعات وما كان يترتب عليها أحياناً من اضطرابات سياسية واجتماعية كانت تؤدي إلى زعزعة كيان الدولة القائمة لم تكن قط نزاعات سلالية عرقية ولا كانت تتم تحت غطاء «النسب» وإنما كانت تجد مصدرها ودوافعها في العوامل الإقتصادية الطبيعية : الجفاف، الماء، الكلأ.

وأكثر من ذلك وأهم هو أنه لم يحدث قط في تاريخ المغرب، لا أمس ولا اليوم، أن شعر فريق من سكانه أنهم يشكلون «أغلبية» أو «أقلية». إن الشعور بهذا النوع من الانقسام الإجتماعي غائب تماماً في المغرب. نعم إن الذي ينظر إلى الامور من الخارج، كما كان يفعل أصحاب السوسيولوجيا الإستعمارية، قد يتراءى له أن في المغرب «أغلبية» تتكون من «البربر». ولكن لو أن هذا الملاحظ وضع نفسه بين صفوف هذه الفئة أو تلك من فئات البربر لما وجد لمفهوم الأغلبية أي أثر. ذلك أن «الأنا»، هذه المرة، يتحدد ليس به «الآخر» الذي ويوصف بأنه «عرب»، بل بـ «الآخر» من ذوي فلان أو ذوي فلان من القبائل البربرية نفسها وليس من القبائل العربية أو المعربة وحدها. وهذا يعني أن كل من يفكر من المغاربة، سواء كان ممن يصنف ضمن «البربر» أو ضمن «العرب»، بأن يجعل نفسه «أغلبية» سيكتشف في الحين أنه «أقلية»، سواء على مستوى اللهجة أو العدد من السكان أو المساحة من الأرض أو على مستوى الخصب والغنى... **وهذا التوازن الذي يجعل من التعدد وحدة لاتقبل الإنفصام هو ما يشكل جوهر الحقيقة المغربية** (إذا جاز القول بوجود مثل هذه الحقيقة). ومن هنا كان الصراع في المغرب هو صراع بين «البدو» و«الحضر» بالمعنى الخلدوني للكلمتين، أي بين سكان السهول والجبال والصحراء والقرى والمداشر والأحياء الفقيرة في المدن من جهة، وبين «الأرستقراطية المدينية» التي تتوارث السلطة : سلطة المال وسلطة

العلـم، وبالتالـي سلطـة السياسـة. ولو أن أصحـاب السوسيولوجـيا الإستعماريـة فهمـوا الأمور كما هـي في حقيقتـها لما ارتكبـوا ذلك الخطأ الفاحـش حينما طابقوا بين «بلاد المخـزن» وبين «العـرب» من جهـة وبين «بلاد السيبـة» وبين «البربـر» من جهـة أخـرى. ذلك أن عبارة «بلاد المخزن» لم تكـن تعنـي أكثر من المناطـق الخاضعة أو التابعـة لنفوذ الأرستقراطـية المدينيـة والجهـاز الذي يخدمهـا. أما عبارة «بـلاد السيبـة» فكانـت تعني المناطـق المتمردة الثائـرة على هذه الأرستقراطيـة عندمـا تتفسـخ وتغلـب فيها الميـوعة مجسمـة بذلك ما عبر عنـه ابن خلدون بـ «الحضـارة المفسدة للعمـران»، أي العاجزة عن إقرار الأمـن ورعايـة مصالـح السكـان والدفـاع عن ثغـور البـلاد.

هناك جانب لابد من إبرازه هنـا، وقد غاب هو الآخر عن أنظـار أقطـاب السوسيولوجيـا الإستعماريـة مخططـي السياسة البربريـة الفرنسيـة في المغرب. ويتعلـق الأمر هـذه المـرة **بحضـور الثقافـة العربية الاسلامية، حضـوراً يكـاد يكون متوازنـاً، في كافـة مناطـق المغـرب**. وإذا كانت مدينة فـاس قد اشتهـرت بأنـها العاصمـة العلميـة للمغـرب، فإن هذا لايعنـي أنه لم تكـن هناك مراكـز علميـة أخـرى على طول البلاد وعرضهـا : وهكـذا فبالإضافة إلى : مكنـاس والربـاط وسلا ومراكـش وتطوان وسبتـة، وهي المدن التقليـدية المعروفـة بمدارسهـا العلميـة العربيـة والإسلاميـة، كـان هناك ما لا يحصـى من المدارس والمراكـز العلمية داخل المناطق التي كان أصحاب السوسيولـوجيا الإستعماريـة يسمونـها ب «بلاد البربـر»، مناطـق : سوس وتافيلالـت وتادلـة والريـف. وهكـذا ففي سوس مثـلًا كان هناك في القرن الماضي وإلى حـدود الأربعينـات من هذا القرن ما لا يـقل عن خمسيـن مدرسـة و 157 أسـرة علميـة و 911 مؤلفـاً في مختلـف العلـوم العربيـة والإسلاميـة من تأليـف علماء هذه المنطقـة، بالإضافـة إلى ما يزيد عن 20 خزانـة[70]. ولذلـك «قلما تجـد قريـة في غالـب نواحـي سوس إلا وكان ربـع سكانها أو ما يقرب من ذلك من حفظـة القرآن، وأمـا التي فيها الخمـس فقـط فتدخـل في الندورة»[71]. على أن القرآن لم يكن وحده النص الذي يحفظـه «البربر» عن ظهـر قلب، بـل كان كثيـر منهم يحفظـون عن ظهـر قلـب كتاب سيبويـه في النحـو وأجـزاء كبيـرة من معاجـم اللـغة بالإضافـة إلى الحديـث والتفسيـر والخطـب العربيـة القديمـة، كما كان منهـم شعراء ومؤلفون كثيرون في علـوم العربيـة نفسـها. «والعلوم التي يعتني به السوسيـون كانت كلهـا أذنابـاً في أنظارهـم لعلـم اللغـة العربيـة لمكانتهـم من العجـمة... وحين تكون اللغـة والنحـو والتصريـف أول ما يسبـق إلى أذواقـهم، قلـما ينسونـها وإن شاركـوا في غيرهـا، فيعضـون عليهـا بالنواجـد وينكبـون على تحصيلـها والزيادة فيها... وتتمكـن

---

(70) أنظر اسماءها وتفاصيل حولها في : محمد المختار السوسي، **سوس العالمة** (المغرب : مطبعة فضالة، 1960)، ص 121 — 209.

(71) المصدر نفسه، ص 32.

روح الأساليب العربية في أذواقهم حتى تأخذهم نعرة ربما تكون شديدة للعربية، كأنها إرث أجدادهم، وحتى يكادون يمرقون من مساليخهم حنقاً على من يلزمهم بالتقصير فيها»[72].

ومثل منطقة سوس الواقعة على الجنوب الغربي، منطقة تافيلالت وفجيج الواقعة على الجنوب الشرقي. فقد انتشرت العلوم العربية الإسلامية في هذه المنطقة «البربرية» عبر عدة مدارس ومراكز علمية انتشاراً واسعاً امتد إلى قلب الصحراء الكبرى، وكانت سجلماسة، عاصمة المنطقة، مركزاً علميا امتد إشعاعه ليس إلى المغرب الشرقي والجزائر وحدهما، بل إلى «السودان» أيضاً (مالي والسنغال حاليا). أما الأطلس فقد احتضن بدوره مراكز علمية لم تكن الزاوية الدلائية الشهيرة بعلمائها إلا واحدة منها. ومثل ذلك يقال أيضاً بالنسبة لمنطقة الريف التي عرفت عاصمتين علميتين تاريخيتين هما سبتة وتطوان. وإذن فلم يكن «العلم العربي» — حسب عبارة المختار السوسي — مقصوراً على ناحية أو نواح معينة، بل كانت مراكزه منتشرة في جميع أنحاء البلاد، مما جعل الإرتباط باللغة العربية وثقافتها جزءاً من الارتباط بالاسلام، وجزءاً، بل مقوماً، أساسياً للهوية الوطنية لكل مغربي، سواء كان من أصل بربري أو من أصل عربي.

ولعل مما له دلالة في هذا الصدد أن «إثبات» الإنتماء إلى الأصل العربي — الذي يعني الإنتساب إلى ذرية النبي ﷺ أو الصحابة — كان هو أول ما يقوم به كل من يحركه طموح اجتماعي ما، خصوصاً الزعامة الدينية والسياسية. وهكذا نجد جميع مؤسسي الدول في المغرب ينتسبون إلى أصل عربي، وفي الغالب إلى ذرية فاطمة، مع أن أصولهم البربرية واضحة. لقد كان هذا الإنتساب ينظر إليه على أنه «شرط» في الأهلية والجدارة بالقيام بالدعوة الدينية السياسية التي تنتهي إلى إسقاط الدولة القائمة وتشييد دولة جديدة. ولم يشذ عن هذه القاعدة حتى ابن عبد الكريم الخطابي نفسه، زعيم ثورة الريف على الإستعمار الإسباني. فعلى الرغم من أنه من أسرة يقع موطنها في قلب جبال الريف معقل إحدى فصائل البربر فهو يذكر أن أجداده من بلدة ينبع من أعمل الحجاز وأن أحد أجداده غادر الحجاز في القرن الثالث للهجرة وأقام هو وعائلته بين أفراد قبيلته بني ورياغل البربرية الريفية[73]. ومعروف أن محمد بن عبد الكريم درس بفاس وعمل قاضياً بمدينة امليلية قبل أن يتزعم الثورة. والجدير بالذكر أن نشيد

---

(72) المصدر نفسه، ص 38. هذا، ويشير المؤلف هنا إلى مساجلة جرت بين أحد علماء سوس وأحد علماء فاس حول من هو أعرف باللغة العربية ودقائقها : هل علماء سوس البرابر أم علماء فاس من «العرب ؟» أنظر : محمد المختار السوسي، **المعسول** (المغرب : مطبعة النجاح، 1960 — 1962)، الفصل 2، القسم 4.

(73) أنظر مذكرات ابن عبد الكريم في : عمر ابو النصر، «**بطل الريف الأمير عبد الكريم الخطابي**» بيروت : المكتبة الأهلية، 1934).

ثورتـه، ثورة الريـف «البربريـة» هو نشيـد «**اليوم هيوا لِلْمَغْرِبِ هيوا**» وقد استعادت الحركة الوطنيـة المغربيـة هذا النشيـد ابتداء من أوائـل الثلاثينـات وصار من أشهر الأناشيـد الوطنيـة بالمغـرب.

وإذن فلـم يكن أمام السياسـة البربريـة الفرنسيـة في المغرب إزاء العناصـر التي ذكرنـا والتي تدخـل في تكويـن الهويـة المغربيـة، لـم يكن أمامـها من مصيـر غير الفشـل. لقـد كـان أقطـاب السوسيولوجيـا الإستعماريـة يعتقدون أنهم يعملـون، من خلال سياستـهم تلـك، في ذات الإتجـاه الذي كانت عليه الأمـور في الواقع، هذا في حـين أنهم كانوا يعملون في الحقيقـة في اتجاه معاكـس تمامـاً، ولذلـك وجدت سياستهـم البربريـة نفسهـا أمام مقاومـة صلبـة صامـدة ليـس من «العـرب» وحسب بل من «البرابـر» أيضـاً. إنهـم المغاربـة جميعـاً الذين هبوا للكفاح ضد المستعمـر وسياستـه الإستتباعيـة الالحاقيـة، مباشرة بمجرد الاعلان عن صدور «الظهير البربري».

والعامل الثالث فـي فشل السياسـة البربريـة الفرنسيـة بالمغرب هو هذه المقاومـة نفسهـا، مقاومـة الشعـب المغربـي بأجمعـه لـ«الظهيـر البربري»، التي سجلـت الميـلاد الرسمـي للحركـة الوطنيـة المغربيـة، هذه الحركـة التي سيكون علينـا الآن إبراز دورهـا في ايقاظ الوعـي العروبـي في المغرب الحديث وإلهابـه. ولعـله مما لا يحتـاج إلـى مزيـد بيان، بعد الذي قدمنا، إن برنامـج الحركة الوطنيـة التي قامـت كرد فعـل مباشـر ضد الظهيـر البربـري سيتمحـور حـول الدفاع على ما استهدف ذلك الظهيـر مسـه والنيـل منه، الدفـاع عن وحـدة الكيـان المغربي، عن هويتـه العربيـة الإسلاميـة. وبمـا أن معاهـدة الحمايـة التي فرضتـها فرنسـا على المغـرب تنـص، هي نفسـها، من جهـة «علـى إنشاء نظـام جديد في المغرب قوامـه إحداث إصلاحـات في الميادين الاداريـة والقضائيـة والتعليمية والاقتصـادية والماليـة والعسكريـة»، وتنـص من جهـة أخـرى على أن «هـذا النظـام الجديد سيحافـظ على الوضعية الدينية وعلى حرمـة السلطان ومكانتـه المعتادة وعلـى تطبيـق الدين الاسلامي وصون المؤسسـات الإسلامية» (المادة الاولى من المعاهدة)، بما أن هذه المعاهدة تنص على هـذا وذاك فقد انطلقت الحركـة الوطنيـة من كـون سلطـات الحمـاية قد أخلـت بالتزاماتـها : فعلاوة على أن سياسـتها البربريـة تمـس مـساً خطيـراً بـ «الوضعية الدينية» وبـ «مكانة السلطـان» وتستهدف ضـرب الكيان المغربي في الصميـم، فهي ـــ أعني سلطـات الحمايـة ـــ لم تقـم بما يجـب عليها القيام به من إصلاحـات تحديثيـة. من هنا ارتكزت الحركة الوطنية في مقاومتهـا للظهيـر البربري على ثلاثة مبادىء : وحدة «الامـة المغربية»، هويتـها العربية الاسلامية، سيادة السلـطان بوصفه سلطان المغرب ككل والمحسم لوحدته. هذه المبادىء التـي اعتمدتهـا الحركة الوطنـية في المغرب كأسـاس للعمـل السياسي والنضال الوطني هي نفسهـا المبادىء التي سيتأسـس عليها «الوعـي الوطني» في المغرب خلال فتـرة الثلاثينـات والأربعينـات

وإلى منتصف الخمسينات، حين اضطرت فرنسا تحت ضغط المقاومة الوطنية إلى إلغاء معاهدة الحماية والاعتراف للمغرب باستقلاله (1956).

وما يهمنا إبرازه هنا هو أن **«يقظة الوعي العروبي» في المغرب كانت جزءاً من «يقظة الوعي الوطني» فيه**، وبالتالي لم يكن المغاربة يشعرون يوماً ولاهم يشعرون اليوم، بوجود أي تغاير بين «الوطنية» و «القومية» بين التمسك بكيانهم المستقل وبين التأكيد على انتمائهم العربي واعتقادهم في وحدة الامة العربية، تماماً مثلما أنهم لم يكونوا يستسيغون قط الفصل بين الانتماء إلى العروبة والتدين بالاسلام، بل لقد ظل المغاربة عموماً لا يتصورون أن يكون المرء عربياً غير مسلم. ولم يبدأ التمييز بين «العربي» و«المسلم» ــ بمعنى أنه يمكن أن يكون شخص ما عربياً متديناً بدين آخر غير الإسلام ــ لم يبدأ هذا التمييز يدخل في قاموس التصنيفات بالمغرب إلا بعد الاحتكاك المباشر بالمشرق العربي بعد الاستقلال، أي ابتداءاً فقط من أواسط الخمسينات، تماماً مثلما أنه لم يكن يتصور المغاربة، إجمالاً، قبل هذه الفترة وجود أي تعدد في الاسلام، بمعنى أن يكون المسلم «المعاصر» سنيا أو شيعياً، فبما أن المغاربة هم جميعاً سنيون مالكيون، وقد كانوا كذلك منذ الفتح الإسلامي، فلقد تصورا حقيقة الاسلام من خلال واقعهم ذاك. إن انقسام المسلمين إلى سنة وشيعة... الخ كان ينظر إليه هنا في المغرب على أنه شيء حدث في الماضي وانتهى أمره. وبالجملة فالتصنيف الوحيد الذي كان حاضراً في التصور الجماعي، في المغرب، للافراد داخل دائرة الاسلام، هو التصنيف إلى اتباع هذه الطريقة أو تلك من الطرق الصوفية.

هذا التداخل بين الوعي الوطني ــ القطري ــ والانتماء إلى العروبة، والتدين بالإسلام، داخل الوعي الجماعي بالمغرب يجعل الحديث عن وجود نزعة مغربية إقليمية أو نزعة عروبية «متطرفة» (= تلغي ما سواها) أو تعصب ديني (= بالمعنى الطائفي) في المغرب شيئاً لا معنى له تماماً. إن طبيعة الوضع في المغرب، سواء على مستوى الواقع أو مستوى الوعي، لا تقبل هذه الانواع من «النزعات»، لأنه ليس هناك ما يبررها داخلياً، ليس هناك داخل المغرب «آخر» تتحدد بالتغاير معه وردّ الفعل ضده، أي واحدة من هذه النزعات. ولذلك نجد الساحة الوطنية المغربية، خلال مرحلة الكفاح من أجل استرجاع الإستقلال خالية تماماً من التعددية الحزبية التي تحركها عادة مثل هذه النزاعات. كان هناك حزب وطني رئيسي وحزب صغير انشق عنه بسبب نزاع حول الزعامة بين شخصين ينتميان كلاهما إلى أسرتين من مدينة واحدة تنتميان إلى أصل عربي. أما ما عدا ذلك فقد كانت الحركة الوطنية المغربية واحدة في أهدافها وتطلعاتها[74]. ومن هنا اتخذ العمل السياسي في المغرب، خلال مرحلة

(74) عندما انشقت الحركة الوطنية على نفسها بسبب خلاف في الزعامة في أواخر الثلاثينات، تسمى فريق منها «الأغلبية» باسم «الحزب الوطني»، بينما تسمّى الفريق الآخر باسم «الحركة القومية» بمعنى «الحركة الوطنية».

الكفاح من أجل الإستقلال، طابعاً خاصاً : **تحديث الفكر الديني** (السلفية الجديدة)، **نشر الوعي العروبي** (إنشاء مدارس عربية حديثة على طول البلاد وعرضها والارتباط بحركة التحرر والوحدة في المشرق العربي)، **تكريس فكرة الاستقلال** (التي تعنى، ليس فقط استرجاع السيادة الوطنية، بل أيضاً الانفصال عن فرنسا والغرب واستعادة الروابط العضوية[75] مع المشرق العربي ــ باعتبار أن الروابط الروحية كانت قائمة دوماً). وعبثا حاولت سلطات الحماية الفرنسية، عندما تبين لها أن استقلال المغرب قد أصبح مسألة وقت فقط، عبثاً حاولت خلق «حزب» أو تجمع من «البربر» ينافس الحركة الوطنية أو يحدث انقساماً فيها. إن ردود الفعل الوطني ضد السياسة البربرية الفرنسية في المغرب قد جاء من أولئك الذين اتخذتهم تلك السياسة موضوعاً لها، وهكذا أصبح تلامذة «ثانوية آزرو البربرية» التي أرادت السلطات الفرنسية أن تجعل منهم أطراً وكوادر تستعين بهم في تنفيذ مشروعها الإستعماري، أصبح هؤلاء من أنشط أطر الحركة الوطنية وأصلبها. وعندما استنفذ العمل السياسي كل إمكانياته ونضجت شروط قيام حركة مقاومة مسلحة ضد الإستعمار الفرنسي بالمغرب، كان من تصنفهم سلطات الحماية الفرنسية ضمن فئة «أبناء البربر» على رأس جماعات المقاومة وفرق جيش التحرير، وضمن قيادتهما، هؤلاء الذين كانوا يولون وجوههم نحو المشرق العربي : تلهب حماسهم إذاعة «صوت العرب» وتمدهم مصر جمال عبد الناصر والأقطار العربية الاخرى بالمال والسلاح. لقد بدأ الشعب المغربي، إذن، في أواخر عهد الحماية ينخرط، سماعاً وإصغاء، في خطاب «القومية العربية». فلننظر إذن إلى ما سيكون عليه رد فعله إزاء هذا الخطاب خلال مرحلة الصراع من أجل السلطة بعد إلإعلان عن الإستقلال، وما تلاها من مراحل.

4 ــ المسألة «مسألة تجهيز فكري وتقني للبادية» :

إذا أراد الباحث أن ينطلق من الربط بين أحداث المغرب وأحداث المشرق لبناء تصوره لما قد يكون حصل من تطور على صعيد «الوعي العروبي» في المغرب خلال السنوات الأولى من استقلاله فإنه سيجد نفسه أمام أحداث متناقضة بحيث توحي بأن علاقة ما، من نوع علاقات رد الفعل، تقوم بينها، هذا في حين أن «التناقض» بين مضمون هذه الأحداث واتجاهها لم يكن له أية دلالة، لانه لم يكن هناك بين هذه الاحداث أية علاقة. وإذا كنا قد اخترنا الإنطلاق من الربط بين هذه الأحداث، فلأن **غياب العلاقة بينها**، حتى ولو على

(75) كان أقوى تعبير من الناحية السياسية والدبلوماسية عن ذلك، ما أعلنه الملك الراحل محمد الخامس في خطابه التاريخي بطنجة عام 1947 خلال عهد الحماية من تطلع المغرب إلى الاستقلال والانضمام إلى جامعة الدول العربية.

مستوى «الصدى»، دليل ملموس على أن ثنائية عرب / بربر التي راهن عليها الاستعماريون الفرنسيون في المغرب عند احتلاله، كما عند استعدادهم للإعتراف له بالاستقلال في أوائل الخمسينات، ثنائية لا تعني شيئاً بالنسبة للمغربي : من أصل بربري كان أو من أصل عربي.

من بين الأحداث الهامة التي شهدها المشرق والمغرب في السنوات الاولى من استقلال هذا الأخير، والتي تؤكد هذه الحقيقة تأكيداً لا مجال للطعن فيه، الأحداث الأربعة التالية :

ـــ الحدث الأول **هو العدوان الثلاثي على مصر** (الذي قامت به إسرائيل وبريطانيا وفرنسا كرد فعل على تأميم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لقناة السويس : تموز / يوليوز 1956). وما يهمنا من هذا الحدث هو كونه يسجل نقطة تحول حاسمة على مستوى تطور «الوعي العروبي» سواء في المشرق أو في المغرب. لقد أَلْهَبَ هذا العدوان الشعور القومي العربي من الخليج إلى المحيط، مما كانت نتيجته اختراق فكرة «القومية العربية» بمضمونها التحريري والوحدوي جميع «الحدود» داخل الوطن العربي : السياسية منها والاثنية والطبقية والايديولوجية والثقافية... ألخ. لقد توغل شعار «الوحدة العربية» من المحيط إلى الخليج في صفوف أوسع الجماهير الشعبية في كل مكان من الوطن العربي. وبخصوص المغرب، موضوع بحثنا، يمكن القول إن فكرة «الوحدة العربية» بمضمونها الايديولوجي الحديث والمعاصر لم تبدأ تدخل كمكون من مكونات «الوعي العروبي» في هذا البلد، وكموجه له، إلا بعد العدوان الثلاثي على مصر وما أثاره هذا العدوان من تضامن عربي واسع.

ـــ أما الحدث الثاني، وقد وقع في المغرب في خريف نفس السنة والوعي العروبي القومي الوحدوي يعرف انطلاقته الكبرى، فهو «تمرد» أحد الموظفين الكبار من «**زعماء**» **البربر** كان قد عين عاملاً (محافظاً) عقب إعلان الاستقلال (1956) في منطقة تافيلالت شرق الأطلس، متزعماً ما سمته الصحافة الفرنسية الإستعمارية آنذاك بـ «ثورة البربر» على حكومة «الاستقلال» التي أسندت فيها مناصب سياسية وحساسة إلى شخصيات من الحركة الوطنية (= حزب الاستقلال خاصة) التي كان جل قادتها من «العرب»[76].

ـــ ويأتي الحدث الثالث من المشرق، بعد ذلك بنحو سنتين، ليجسم التعبير العملي لبلوغ فكرة «القومية العربية» قمة أوجها، وذلك بالاعلان عن **قيام الوحدة بين مصر وسورية**، قيام «الجمهورية العربية المتحدة» (شباط / فبراير 1958). إن الأصداء الواسعة والعميقة التي كانت لهذا الحدث، في جميع أنحاء الوطن العربي كانت من القوة إلى درجة

(76) يتعلق الأمر بتمرد عدي وبيّ عقب إسناد وزارة الداخلية إلى إحدى الشخصيات التي كانت محسوبة يومئذ على حزب الاستقلال مما اعتبرته «القوة الثالثة» التي أنشأتها فرنسا قبيل الاستقلال من أجل اشراكها كطرف ثالث في المفاوضات، تهديداً لوجودها ومصالحها.

جعلت كثيرا من المحللين السياسيين، داخل الوطن العربي وخارجه يعتقدون بأن تحقيق الوحدة العربية من الخليج إلى المحيط قد أصبح مجرد وقت ليس غير. وقد نُظر آنذاك إلى الاعلان، عقب ذلك مباشرة، عن قيام الاتحاد بين المملكتين الهاشميتين في الأردن والعراق من جهة، وإلى الاعلان عن مشروع اتحاد فيدرالي لبلدان المغرب العربي (مؤتمر طنجة نيسان / أبريل 1958)، من جهة أخرى نُظر إلى هذين الحدثين بوصفهما رد فعل من جانب بعض الأنظمة والمسيرين العرب، الهدف منه هو التخفيف من ضغط التيار الوحدوي الذي فجره قيام الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بتوزيعه إلى جداول مختلفة الاتجاه. وسواء كان الأمر كذلك بالفعل أم أنه كانت هناك اعتبارات أخرى أمْلت هذين الحدثين، أحدهما أو كلاهما، فإنه لا أحد كان يشك آنذاك في أن فكرة «القومية العربية» قد شقت طريقها نحو تحقيق نفسها على الصعيد الواقعي الملموس، وإن جميع الارض العربية، مشرقاً ومغرباً، قد دخلت في دائرة «الممكن» بالنسبة لتحقيق هذه الفكرة.

ـــ وفي هذا الجو من المَدِّ الوحدوي العروبي يأتي الحدث الرابع والاخير، من الأحداث التي اخترناها هنا، ليحرك خيال المحللين الاستعماريين، الفرنسيين والاسبانيين خاصة، أولئك الذين دأبوا على النظر إلى كل صراع يجري في المغرب من منظور التصنيف إلى «بربر» و «عرب». وهكذا فبينما كان الوطن العربي كله من الخليج إلى المحيط يعيش «الحلم حقيقة»، حلم الوحدة العربية التي تحققت خطوتها الاولى و«الحاسمة»، كان هناك، في **جبال الريف** معقل أحدى فئات «البربر» في المغرب، «**تمرد**» **مسلح**، أكثر خطورة هذه المرة، تمرد ضد «حكومة» حزب الأغلبية وقيادته ممن يصنفون من «العرب» كما قلنا قبل.

إن العلاقة بين هذه الاحداث المتزامنة، ما وقع منها بالمشرق بما وقع منها بالمغرب، منعدمة تماماً، وذلك إلى درجة أن مجرد التفكير فيها مدعاة للدهشة والاستغراب، في المغرب نفسه، جباله وسهوله، عربه وبربره. فما الفائدة إذن من ذكر هذه الأحداث هنا وإبراز الاقتران الزمني بينها ؟

الواقع أن في استحضار مثل هذه الأحداث ما يؤكد بطلان تحليلات الملاحظين من الصحفيين الذين يصدرون عن أطروحة السوسيولوجيا الاستعمارية بالمغرب : **إن انعدام العلاقة بين الانطلاقات العروبية القومية في المشرق التي ترددت أصداؤها الايجابية بقوة في أوساط الشعب المغربي بمختلف فصائله وفئاته، وبين التمردات التي ذكرناها برهان على أن إطار الصراع في المغرب ليس هو ذلك الذي يتحدد بالزوج عرب / بربر، بأي نوع من أنواع التحديد، بل بالعكس إن الصراع في المغرب كان، وما زال، بين من يسمون في القاموس المغربي المعاصر بـ «المحظوظين» وبين من يسمون بـ «المحرومين».** و«المحظوظون»

هؤلاء هم في الغالب من «الأرستقراطية المدينية» التي ورثت السلطة : سلطة المال والتجارة والسياسة والعلم. أما «المحرومون» فهم أبناء البادية سواء كانوا يقطنون المدن الكبيرة أو الصغيرة أو يقيمون في السهول أو في الجبال، ويطلق عليهم إسم «العروبية والشلوح» (= «العرب» والبربر).

وإذا كان من الممكن الرجوع بهذا الصراع إلى قرون خلت والنظر إليه بوصفه استمراراً للصراع بين «البدو» بوصفهم «**المعلوبين لاهل الامصار**» حسب تعبير ابن خلدون وبين «**الحضر**» بوصفهم سكان المدن «**المنغمسين في الحضارة المفسدة للعمران**»، حسب تعبير صاحب **المقدمة** نفسه، فإن «التمردات» التي عرفتها السنوات الأولى من استقلال المغرب والتي كانت «بلاد البربر» (أعني الجبال) مسرحاً لها لا يمكن تفسيرها بمعزل عن نتائج «السياسة البربرية الفرنسية في المغرب»، وفي ميدان التعليم خاصة. ذلك أن الاستراتيجية العامة التي سارت عليها سلطات الحماية في هذا الميدان كانت تقوم، صراحة وبوعي وإصرار، على مبدأ إقرار الطبقية القائمة وتنميتها. وهذا ما شرحه السيد هاردي المدير العام للتعليم الفرنسي في المغرب، في خطاب ألقاه عام 1920. فبعد أن حلل الوضع الإجتماعي في المغرب آنذاك وانتهى إلى التمييز بين ثلاث طبقات : طبقة النخبة وطبقة جماهير المدن الكادحة وطبقة سكان البادية المتخلفين المعزولين... الخ. انتقل إلى شرح المبدأ الذي يقوم عليه التعليم الفرنسي في المغرب فقال بالحرف الواحد : «وهكذا فنحن ملزمون بالفصل بين تعليم خاص بالنخبة الاجتماعية، وتعليم لعموم الشعب. الأول يفتح في وجه أرستقراطية مثقفة في الجملة، متحضرة ومهذبة، ولكنها أرستقراطية توقفت عن النمو الفكري بسبب تأثير علوم القرون الوسطى، وتعاني من تهديد في وجودها المادي بسبب افتقادها للأساليب الاقتصادية الحديثة نتيجة ما أصابها من الغفلة وعدم الإكتراث (= بالاساليب الحديثة). إن التعليم الذي سيعطى لهذه النخبة الاجتماعية تعليم تطبيقي يهدف إلى تكوينها تكويناً منظماً في ميادين الادارة والتجارة، وهي الميادين التي اختص به الأعيان المغاربة. أما النوع الثاني وهو التعليم الشعبي الخاص بجماهير السكان الفقيرة والجاهلة جهلًا عميقاً فسيتنوع بتنوع الوسط الاقتصادي : في المدن يوجه التعليم نحو المهن اليدوية... أما في البادية فسيوجه نحو الفلاحة وتربية الماشية... للنخبة الاجتماعية مدارس أبناء الأعيان التي ستمدهم بتعليم أولي ثم ثانويات إسلامية تهيئهم للوظائف الادارية والتجارة. وللطبقات الشعبية في المدن مدارس حضرية تعمل على الاعداد الاولي للمهن اليدوية... أما جماهير البادية فستكون لها مدارس قروية مزودة ببساتين للتعليم والتطبيق»[77]. وإذا أضفنا إلى هذا قرار سلطات الحماية الفرنسية إنشاء «مدارس بربرية

(77) M. G. Hardy, Le problème socolaire au Maroc (Casablanca : Imprimerie rapide, 1920). وحول تفصيل هذا الموضوع، أنظر : محمد عابد الجابري، **أضواء على مشكل التعليم بالمغرب**([المغرب] : دار النشر المغربية، 1973)، الفصل الأول.

فرنسية»، انطلاقاً من سنة 1923 كما بيّنا، أدركنا كيف أن التعليم الذي أقامته فرنسا في المغرب كان أصنافاً ثلاثة : مدارس أبناء الأعيان والثانويات «الاسلامية» (= تمييزاً لها عن الليسيات التي لم يكن يرتادها إلا أبناء الاوروبيين واليهود) ومدارس أهلية مهنية لأبناء الأهالي في المدن والقرى، ومدارس بربرية فرنسيّة في الجبال.

وبما أن الشعب المغربي بأجمعه قد قام يقاوم الظهير البربري وما يدخل في إطاره من مؤسسات استعمارية وفي مقدمتها المدارس البربرية الفرنسية فلقد كان مصير هذه المدارس هو الفشل التام، إذ اختفت في السنوات الاولى من إنشائها (باستثناء ثانوية آزرو). وبما أن جماهير الشعب كان تقاطع المدارس «الأهلية» التي أنشأتها فرنسا في المدن، فلقد بقي التعليم الذي أقامته فرنسا في المغرب ولأبناء المغاربة محصوراً عملياً في مدارس الأعيان وبعض الثانويات الاسلامية. **والنتيجة هي أنه لم يكن هناك في المغرب عند الإعتراف له باستقلاله من الأطر المؤهلة لتحمل المسؤولية والحلول محل الفرنسيين في الادارة و (البنوك) والمؤسسات العصرية كلها غير أولئك الذين درسوا في «مدارس النخبة»، مدارس أبناء الأعيان : أبناء الارستقراطية المدينية وأفراد قلائل سربوا إلى هذه المدارس بهذه الوسيلة أو تلك.** أما جمهور المتعلمين فقد كانوا إما من الذين تلقوا تعليما ابتدائياً، مكتملًا أو غير مكتمل في المدارس «الأهلية»، ونسبتهم قليلة جدا، وإما من المتخرجين من القرويين والمعاهد الدينية التقليدية، أو من المدارس الحرة العربية العصرية، وهؤلاء كانوا جميعاً معربين أو لا يحسنون اللغة الفرنسية بالقدر الكافي، لغة الادارة والاقتصاد... الخ.

وهكذا برزت في المغرب، غداة الاعلان عن استقلاله، حقيقة قاسية وهي أن المؤهلين لمراكز المسؤولية والحصول على وظيفة في الادارة والمراكز الاقتصادية، وبالتالي على مركز في الحياة العصرية هم فئة قليلة ممن ينتمون إلى «الارستقراطية المدينية» التي كان معظم أفرادها ممن نزحوا من الأندلس وسكنوا مدن فاس وسلا والرباط وتطوان وقدموا للمخزن، عبر القرون «الأطر الفنية» التي كان يحتاج إليها. أما باقي الاسر والقبائل المعربة منها والمتكلمة لهجة بربرية، في المدن كما في السهول والجبال، فقد وجدوا أنفسهم في موقع المهمشين المحرومين. ذلك هو الاساس الاجتماعي للتمردات التي عرفها المغرب[78]، مغرب الجبال، خلال السنوات الاولى من استقلاله والتي كانت ترى فيها الصحافة الفرنسية يومئذ ما كانت تسميه بـ «انبعاث المشكلة البربرية في المغرب». لقد كانت قراءة مغرضة وخاطئة في نفس الوقت :

(78) نحن نغض الطرف هنا عن الأيدي التي حركت تلك التمردات مباشرة أو من وراء ستار، لأن ما يهمنا هنا هو استعداد المتمردين للتمرد وهم يجهلون الأيدي الخفيّة المحركة لهم، لقد كانوا يعكسون بتمردهم ما كانوا يحسون به من تهميش وحرمان.

لقد كانت المسألة في حقيقتها مسألة اجتماعية خلقتها السياسة البربرية الفرنسية في ميدان التعليم. وهذا ما عبر عنه بكامل القوة والوضوح المرحوم المهدي بنبركة، سنة 1958، والتمرد في الريف قائم. لقد سأله الصحفي الفرنسي المشهور جان لاكوتور يومئذ عن حقيقة «المشكلة البربرية» في المغرب فأجاب : «إن المشكلة البربرية المزعومة ليست سوى أحد رواسب السياسة الثقافية التي سلكتها الحماية. إنها الثمرة التي أنتجتها «مدارس الأعيان»، المدارس المخصصة لاوليغارشية مدينية تفكر انطلاقاً من الوضع القائم وفي اتجاه تطوره. إن الرجل البربري هو، بكل بساطة، شخص لم يسبق له أن ذهب إلى المدرسة. وإذن فالمشكلة المطروحة هي مسألة تعليم وتطور اجتماعي، مسألة تجهيز فكري وتجهيز تقني للبادية»(79).

5 ــ محظوظون... ومحرومون لا غير :

إذا جاز لنا أن نلخص في عبارة واحدة مختلف التموجات والتمردات والانقسامات التي كانت تشكل قوام الحياة السياسية في المغرب، في السنوات الاولى من استقلاله، أمكن القول إن كل شيء على المستوى السياسي الحزبي والرسمي كان يطبعه **الصراع من أجل السلطة**، من أجل احتلال مراكز النفوذ. أما إذا أردنا أن نلخص في عبارة مكافئة الهم الذي كان يشغل ليل نهار الاسرة المغربية، في المدينة والبادية، في الجبال والسهول الشواطىء، وفي الفترة نفسها (1956 ــ 1960) وجب القول إن كل شيء في حياة الجماهير الشعبية كان يطبعه «**الصراع» من أجل الحصول على مقاعد للابناء في المدارس**. ذلك أن رد الفعل الوطني على التعليم الفرنسي في المغرب أدى إلى نتيجتين متكاملتين : فمن جهة عمدت سلطات الحماية الفرنسية إلى التقليص من عملها التعليمي في المغرب إلى أقصى حد (كان عدد الاطفال الجدد الذين يقبلون في المدارس، مدارس الاعيان وغيرها لا يتجاوز 2500 طفل جديد في السنة). وعلى الرغم من بعض «التوسع» الذي عرفه هذا التعليم بعد الحرب العالمية الثانية (رفع عدد المقبولين الجدد إلى 10.000طفل سنوياً)، فلقد بقيت نسبة المتمدرسين في حدود 7 بالمائة (عام 1951) ولم تكن نسبة الذي أتموا السلك الابتدائي منهم تتجاوز 7 بالمائة أيضاً. ومن جهة أخرى كانت نتيجة مقاطعة الشعب المغربي في البوادي والجبال للمدارس الفرنسية المهنية والفلاحية مقاطعة تامة ان بقيت البادية المغربية عموماً بدون مدارس.

هذه المقاطعة الشعبية العامة للمدارس الفرنسية قد ولدت لدى الجماهير الشعبية رغبة «مكبوتة» ومؤجلة، لتعليم أبنائها التعليم العصري. **لقد كانت تعي مع مرور الايام أن «الخبز»**

(79) Jean et Simone Lacouture. Le Maroc à l'epreuve (Paris : Editions du seuil, 1958). P.83

في الحياة العصرية أصبح مقرونا بـ«التعليم». وإذا أضفنا إلى ذلك عمل الدعاية الوطنية في الأوساط الشعبية التي كانت تربط بين الجهل والفقر ربط علة بمعلول وتلقي تبعة الامرين معاً على الحماية الفرنسية، أدركنا كيف أن الجماهير الشعبية قد ربطت بين الاستقلال وفتح المدارس لجميع أبناء الشعب، فأصبح «الاستقلال» يعني : تعليم الاولاد وبالتالي ضمان «الخبز» الكريم غداً. وهكذا فبمجرد ما أعلن عن بدء المفاوضات من أجل الاستقلال حتى «أصبحت المدارس تحاصر ليل نهار ولمدة أسابيع خلال بداية كل موسم دراسي عرفته السنوات الأربع التي تلت الاعلان عن الاستقلال، تحاصر من طرف الآباء والامهات الذين ينتظرون تسجيل أبنائهم ويصرون على عدم مغادرة أبواب المدارس إلا بعد الحصول على المقاعد المطلوبة»[80] ولم يكن أمام الحكومات الوطنية الاولى إلا أن تعمل بكل الوسائل للاستجابة، ولو نسبياً، لهذا الضغط الشعبي الجارف. هكذا فتح على عجل عدد كبير من المدارس، في مبان رسمية أو مؤقتة مع اللجوء إلى نظام «التناوب» (استعمال الحجرات لفوجين أو أكثر من التلاميذ). وبما أنه لم يكن من الممكن اعتماد اللغة الفرنسية كلغة تعليم كما كان الشأن قبل الاستقلال، أولا لان التصور الذي ركزته الحركة الوطنية في نفوس الجماهير عن «المدرسة الوطنية المغربية» كان يرتكز على مبدأ التعريب، وثانياً لانه لم يكن من الممكن الحصول على المعلمين خارج المغاربة الذين درسوا في المعاهد الدينية والمدارس الوطنية المعربة، وكلهم معربون لا يتقنون الفرنسية (لان الذي كانوا يتقنونها قد التحقوا بالوظائف الحكومية والادارة كما أشرنا)، فإن الحل، بل الامر الواقع، الذي كان يفرض نفسه هو تعريب السلك الابتدائي جملة وتفصيلًا (ثم التراجع عن هذا التعريب الشامل بعد أن تم استيعاب الضغط الشعبي على المدارس بالوسائل الادارية التي من جملتها مصالح وزارة الداخلية). لقد أدى هذا الضغط الجماهيري على أبواب المدارس إلى أن ارتفعت نسبة المتمدرسين في السنوات الاولى من الاستقلال ارتفاعا ملموساً فقفز عددهم من 207.428 تلميذاً عام 1956 إلى 530.000 تلميذ سنة 1958 إلى ما يزيد على 720.000 تلميذ سنة 1960 إلى 1.026.165 تلميذ سنة 1965[81].

وعلى الرغم من أن نسبة التمدرس كانت دون المطلوب بكثير، وعلى الرغم كذلك من انخفاض وتيرة نمو التعليم بعد ذلك (بعد 1965)، فإن تعليم هذه الاعداد من الأطفال تعليماً عربيا (أعني باللغة العربية) مع ما رافق ذلك في السنوات الاولى من الاستقلال من حملات لمحو الامية بين الكبار، في المدن والبوادي، بالاضافة إلى تأثير المد القومي العربي آنذاء (1956 — 1965)، كل ذلك جعل «الوعي العروبي» في المغرب يتعمق ويتعمم بصورة جعلت الشعب

(80) الجابري، أضواء على مشكل التعليم بالمغرب، ص 60.
(81) المصدر نفسه، ص 100 — 101.

المغربي ككل يرتبط بالقضايا العربية القومية بنفس القوة التي يرتبط بها أي شعب عربي آخر، مما يجعل الحديث عن شيء إسمه «خصوصية الوعي العروبي» في مغرب ما بعد منتصف الستينات حديثاً لا موضع له ولا معنى.

ذلك أن ما صار يخص المغرب في هذا المجال هو نفس ما صار يعم الوطن العربي ككل. لم يعد يتساءل أحد اليوم : هل المغاربة عرب أو غير عرب ؟ إن هذا السؤال الذي كان يجد مكانا مركزيا في مدونة السوسيولوجيا الاستعمارية قد اختفى تماماً حتى من «الطبعات» الجديدة من هذه المدونة نفسها. إن السؤال الذي تطرحه اليوم هذه «المدونة» ويردده القيمون على المصالح الامبريالية هو التالي : كيف العمل من أجل الحيلولة دون تبلور التيار التحرري التقدمي الوحدوي الذي يخترق الحدود داخل الوطن العربي من الخليج إلى المحيط، تبلوره في عمل وحدوي ملموس، سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الشعوب ؟ ومن دون شك فإن «خبراء» السوسيولوجيا الاستعمارية، القديمة منها والحديثة، يعرفون أن من أهم الوسائل التي يمكن أن تعرقل تطور الامور في الوطن العربي نحو عمل وحدوي ملوس هو **تحريك الطائفية والنزعات القبلية**... الخ. وإذا كان كثير من الاقطار العربية، بما فيها بعض أقطار المغرب العربي، تعاني من بعض مثل هذه الانقسامات، فإن الوضع في المغرب قد تطور ويتطور في الاتجاه الذي يعطي للصراع الاجتماعي مظاهره وأبعاده الحقيقية.

إن الثلاثين سنة الماضية على استقلال المغرب، بما عرفته من معارك وصراعات وأيضاً من انجازات ومكاسب، قد كرست نوعا من التوازن على أكثر من صعيد. فعلًا ان الظاهرة التي يعاني منها المغرب اليوم هي ظاهرة «بطالة الجامعيين» التي تستشري بكيفية خاصة بين أبناء الطبقات الفقيرة المحرومة... ولكن هناك في مقابل هذه الظاهرة ظاهرة أخرى ما فتئت تنمو وتتسع، رغم كل الحواجز الطبقية القديمة منها والجديدة، وهي ان **مراكز السلطة**، سلطة الادارة وسلطة المال وسلطة الثقافة، **لم تعد اليوم كما كانت من قبل حكراً على «الارستقراطية المدينية التقليدية»** التي هي من أصل «عربي» (أندلسي في الغالب)، بل لقد أفرزت التطورات التي عرفتها السنوات الثلاثون الماضية «محظوظين» جدداً من مختلف المناطق والفئات و«شجرات النسب»، مما جعل من الفوارق الطبقية حقيقة ملموسة في كل ميدان، في المدن كما في البوادي، الشيء الذي يجعل التصنيف الاجتماعي في المغرب يتجه اتجاهاً أفقيا وليس اتجاها عموديا، ويجعل الصراع، بالتالي، يميل بقوة نحو نوع من الصراع الطبقي يصعب صَبُّهُ في قوالب سلالية أو دينية.

ان خلو المغرب من التعدد على مستوى الدين(المغاربة جميعاً مسلمون سنّيون مالكيّون) **وتوافر وسائل الاندماج الاجتماعي وتنوعها** ((مدارس، أحزاب، جمعيات، تعاونيات، شركات، حرية نسبية للصحافة والتعبير، مؤسسات «انتخابية»، علاقات الزواج والمصاهرة التي لا تعرف

الحدود ولا الحواجز وقد كان الشأن كذلك دائما»، ان هذين العاملين **يجعلان من الصعب على أية حركة ترتكز على «نعرة» من النعرات الضيقة، السلالية أو الجهوية، ان تجد لها أصداء واسعة**. وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى أن محاولة خلق «أحزاب» تقوم على مثل هذه النعرات، وهي محاولة برزت خلال بعض الحملات الانتخابية وبتشجيع من الادارة، قد كان مصيرها الفشل التام. لقد بقيت تلك «الأحزاب» اسما بدون مُسمًّى لأنها حوربت من طرف جماهير الشعب في عقر نفس الدار التي أرادت طرق أبوابها.

يمكن أن نقول إذن، وبكثير من الاطمئنان، إن الثنائية التي روجتها السوسيولوجيا الاستعمارية في المغرب وبنت عليها مشروعها الاستعماري، اعني ثنائية عرب/بربر، لم يعد لها أي وقع ولا أي مستقبل. وأكثر من هذا يبدو واضحاً في مغرب اليوم ان حجم الثنائية الخلدونية، ثنائية بدو/حضر، قد تقلصت هي الأخرى تقلصا كبيرا، مما فسح المجال لثنائية اجتماعية لا تقبل التعبير عنها بغير اسمها الحقيقي، ثنائية : المستغِلون (بالكسر) ويشكلون نحو عشرة بالمائة من مجموع السكان، والمستغلون (بالفتح) وهم التسعون بالمائة الباقون. اما القضية القومية، قضية التضامن العربي والوحدة العربية، فهي تعني الفئتين معاً، ولكن كل من موقعه الاجتماعي الخاص. **ومشكلة «الوعي القومي»**، الوعي بضرورة الوحدة العربية للتنمية والتقدم، **هي** الآن في المغرب، كما في جميع الأقطار العربية، **مشكلة اعادة تأسيس : كيف نربط اليوم على ضوء الواقع ومعطياته الملموسة بين فكرة «الوحدة» وواقع «المصلحة» ؟**

سؤال يتعدى حدود هذا البحث. وهو، بعد، يطرح نفسه وبالحاح واصرار على الجميع... من الخليج الى المحيط.